وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministry Of Education and Sciencee Research

جامعة محمد البشير الإبراهيمي – برج بوعريريج –

University Of Mohamed el Bachir el Ibrahimi

- Bourdj Bou Arreridj –

كلية الحقوق والعلوم السياسية

Faculty of Law and Political Sciences

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في الحقوق

تخصص قانون أعمال

النظام القانوني لحاضنات الأعمال في الجزائر

من إعداد الطالب :

- جعفري عبد المؤمن
- بلعايبة أحمد

تحت إشراف الأستادة :

- طاجين نسيمة

لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الرتبة	الصفة
عيادي سعاد	محاضر – أ –	رئيسا
طاجين نسيمة	أستاذ مساعد – أ –	مشرفا ومقررا
بلقمري ناهد	محاضر – ب –	ممتحنا

السنة الجامعية : 2022 / 2023

* ملحق بالقرار رقم ....1082.. المؤرخ في ..... 27 ديسمبر 2020
الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي
الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): ..... الصفة: طالب، أستاذ، باحث .....

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم ..... والصادرة بتاريخ .....

المسجل(ة) بكلية / معهد ..... قسم .....

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه).

عنوانها: .....

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: .....

توقيع المعني (ة)

* الملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في ..... 27 ديسمبر 2020

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي
الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): ..... الصفة: طالب، أستاذ، باحث .....

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 108786985 والصادرة بتاريخ .....

المسجل(ة) بكلية / معهد ..... قسم .....

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه).

عنوانها: .....

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 06/10/2021

توقيع المعني (ة)

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٢٠

شكر و تقدير

بسم الله و الحمد الله و الصلاة و السلام على أشرف خلق الله

بعد شكر الله سبحانه وتعالى على كريم فضله وحسن توفيقه وبعد جهد ومثابرة تم إنجاز هذا العمل المتواضع ، فأولا نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى من تفضل بالإشراف على هذا البحث الأستاذة " **طاجين نسيمة** " ولما قدمته لنا من نصائح طيلة مراحل إنجاز هذا العمل فجزاها الله عنا كل الخير ولها منا كل التقدير والإحترام ، كما نتقدم بجزيل الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة كما أتقدم بخالص الشكر والإحترام إلى كافة أساتذة وموظفي كلية الحقوق والعلوم السياسية.

الإهداء

الى صاحب السيرة العطرة ، و الفكر المستنبر ؛ فلقد كان له الفضل الأول في بلوغي التعليم العالي (والدي الحبيب) ، أطال الله في عمره .

إلى من وضعتني على طريق الحياة ، و جعلتني رابط الجأش ، و راعتني حتى صرت كبيرا (أمي الغالية) ، طيب الله ثراها .

إلى إخوتي ؛ من كان لهم بالغ الأثر في كثير من العقبات و الصعاب .

إلى جميع أساتذتي الكرام ؛ ممن لم يتوانوا في مد يد العون لي

جعفري عبد المؤمن .

الإهداء

إلى من أفضلها على نفسي و لم لا فلقد ضحت من أجلي و لم تدخر جهدا في سبيل إسعادي على الدوام أمي الحبيبة ، نسير في دروب الحياة و يبقى من يسيطر على أذهاننا في كل مسلك نسلكه صاحب الوجه الطييب و الأفعال الحسنة ، فلم يبخل علي طيلة حياته والدي العزيز .

إلى من بذلوا جهدا في مساعدتي و كانوا خير سند إخواني و أخواتي

إلى أصدقائي و جميع من وقفوا بجواري و ساعدوني بكل ما يملكون ، و في أصعدة كثيرة

أقدم لكم هذا البحث و أتمنى أن يحوز على رضاكم .

بلعايبة أحمد

قائمة المختصرات

-ج ، ر : الجريدة الرسمية .

-ج ، ج ، د ، ش : الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

-ص : الصفحة .

مقدمة

إن ما يحدث في عصرنا هذا من متغيرات متسارع في كافة المجالات، يمثل نقطة تحول نحو مفاهيم جديدة ومتميزة تتيح لمؤسساتنا فرص النمو والرقي وقد أخذ الإهتمام بالمشاريع الصغيرة يتزايد يوما بعد يوم إدراكًا لأهمية دورها في الإقتصاد الوطني، ويأتي هذا الإهتمام بهذا القطاع بالنظر إلى إنتشارها في مختلف المدن والقرى وتنوع نشاطها بحيث أصبح يشمل مختلف القطاعات، بحيث عملت الجزائر على غرار العديد من الدول على توفير الإطار القانوني والمؤسساتي المناسب لتنمية هذا النوع من المؤسسات بحيث أقر المشرع الجزائري بعض المراسيم منها المرسوم التنفيذي رقم 78/03 والمرسوم 79/03 بالإضافة إلى المرسوم التنفيذي رقم 254/20.

و تعد في الوقت الحالي حاضنات الأعمال آلية دعم تستهدف حضن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حتى تصبح لها القدرة على التماشي مع بيئتها الخارجية و إمتلاكها المرونة الكافية للتأقلم مع بيئة الأعمال ومستجداتها و إستغلالها للفرص السوقية ، من خلال التقديم الجيد لطرق عملها وجودة منتجاتها إلى أن تصبح قادرة على دخول عالم المنافسة، و تعتبر آلية حاضنات الأعمال من أكثر المنظومات فاعلية و التي تم إبتكارها في السنوات الأخيرة و الأكثر نجاحًا في الإسراع في تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية و التكنولوجية وخلق فرص عمل جديدة و قد أقيمت حاضنات الأعمال في الأساس لمواجهة الإرتفاع الكبير في معدلات فشل المؤسسات الصغيرة الجديدة في أعوامها الأولى لنشأتها.

إذ تعتبر الجزائر من الدول النامية التي أصبح لزامًاعليها تكثيف نسيجها الإنتاجي و منظومتها الصناعية من أجل إنعاش الإقتصاد الوطني وتطوير وتنويع القدرة الإنتاجية و العمل على تغطية العجز في الموازنة العامة الناتج عن تراجع أسعار المحروقات .

ورغم الجهود المبذولة على كافة المستويات للإرتقاء بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلى أن هناك العديد من الصعوبات والمعوقات التي تعترض مؤسسات هذا

القطاع، وتشكل حاجزًا أمام نموها وتطورها وإستقرارها الأمر الذي دعا الكثير من الدول إلى إستحداث نظم حماية خاصة بها، لدعم وحماية ورعاية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، والتقليص من حالات فشلها وإنهيارها، ولضمان بقائها وإستمرارها.

وتعتبر آلية حاضنات الأعمال أحد نظم الحماية، ومن أكثر المنظومات فاعلية ونجاحًا، والتي تستعين بها العديد من دول العالم لتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وحاضنات الأعمال هي برامج مصممة لدعم تطوير ونجاح المؤسسات الناشئة عن طريق تزويدها بمجموعة من موارد الدعم والخدمات المصممة من قبل إدارة الحاضنة، والتي إما أن تقوم الحاضنة بتزويدها للمؤسسات الناشئة بشكل مباشر أو عن طريق شبكة من علاقاتها.

وتختلف حاضنات الأعمال عن بعضها بالطريقة التي تقوم بها لتزويد المؤسسات الناشئة بالخدمات وهيكلها التنظيمي وبنوعية العمال الذين يخدمونهم وهذا كله لزيادة فرص نجاح هذه المؤسسات.

وفي ضوء ذلك ونظرًا لأهمية موضوع النظام القانوني لحاضنات الأعمال فإن هذه الدراسة تتمحور حول التساؤل التالي: **كيف نظم المشرع الجزائري حاضنات الأعمال كآلية لتعزيز المؤسسات الناشئة ؟**

إنطلاقًا من السؤال الجوهري السابق ولغرض الإلمام بموضوع الدراسة نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بحاضنات الأعمال؟
- ما هو الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم الاقتصاد الوطني؟

- ما مدى تطور حاضنات الأعمال في الجزائر؟

وتكمن أهمية دراسة حاضنات الأعمال في تقديم الدعم والخدمات التي تساعد على تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتسعى الجزائر كغيرها من الدول إلى بذل جهد لتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تطوير حاضنات الأعمال فإنها تبرز من خلال:

- ✓ وجود منظمات حديثة تعمل على تطوير وتحديث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ أن تكون حاضنات الأعمال الآلية المثلى لتحقيق ذلك وصولاً إلى تنمية هذه المؤسسات وتطويرها.
- ✓ المشاركة في نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ خلق فرص عمل جديدة.

ويهدف هذا الموضوع إلى:

- ✓ تحديد طبيعة حاضنات الأعمال كآلية جديدة لتنمية وتدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ التعرف على الإطار المفاهيمي لحاضنات الأعمال وأهميتها والتجارب العالمية في هذا المجال.
- ✓ التعرف على الإطار القانوني لحاضنات الأعمال.

ومن أسباب اختيار الموضوع هناك: 1/ أسباب ذاتية : وهي رغبتنا في دراسة حاضنات الأعمال وربطها بحديث الساعة (التنمية المستدامة)، إهتمامنا بموضوع حاضنات الأعمال لما له من أهمية كبيرة في الجانب الإقتصادي والإجتماعي .

2/ أسباب موضوعية: التعرف على الأهمية المتزايدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحاضنات الأعمال وكذلك محاولة التقريب بين الجانب النظري لموضوع حاضنات الأعمال وواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

ومن أجل الإجابة على إشكالية البحث ، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لأنه ملائم لتقرير الحقائق وإبراز المفاهيم المرتبطة بالبحث، وفهم مكونات الموضوع وإخضاعه للدراسة الدقيقة وتحليل أبعاده وروابطه المختلفة.

إرتأينا إلى تقسيم موضوع خطة بحثنا إلى فصلين تناولنا في الفصل الأول الإطار المفاهيمي لحاضنات الأعمال حيث قسمناه إلى مبحثين المبحث الأول تطرقنا إلى ماهية حاضنات الأعمال وفي المبحث الثاني تناولنا الجانب القانوني لتأسيس حاضنات الأعمال أما بالنسبة للفصل الثاني فقد تناولنا دور حاضنات الأعمال في مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث قسمناه إلى مبحثين المبحث الأول حاضنات الأعمال ودورها في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وفي المبحث الثاني تجارب ناجحة في مجال حاضنات الأعمال.

الدراسات السابقة: ومن الدراسات السابقة في هذا الموضوع إعتمدنا على ما يلي:

1 – المؤلف مصطفى يوسف كافي، إدارة حاضنات الأعمال للمشاريع الصغيرة،عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع الطبعة الأولى 2017.

2 – مذكرة مقدمة لأراشيش سارة لنيل شهادة الماستر تحت عنوان حاضنات الأعمال في القانون الجزائري ودورها في التنمية الاقتصادية جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة 2021/2020.

3 – المؤلفة بوصوفة الزهرة، المؤسسات الناشئة وحاضنات الأعمال وفقا لأحكام المرسوم التنفيذي 254/20، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية المجلد 07، المركز الجامعي عبد الله مرسلي تيبازة، العدد 02، 2023 .

4 – عمارة سلمى ، بارك نعيمة ، حاضنات الجزائر مطلب أساسي لدعم الإبداع والإبتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – تجربة حاضنات الجزائر وحاضنة أوستن التكنولوجية بالولايات المتحدة أ نموذجا ، مجلة الأصيل للبحوث الإقتصادية والإدارية ، المجلد 03 ، مخبر الأبحاث والدراسات الإقتصادية جامعة سوق أهراس، العدد 01 ،جوان 2019.

5 – مغاري عبد الرحمان وبوكساني رشيد ، مرافقة المؤسسات: الحاضنات ، مراكز التسهيل ، بورصات المناولة والإستشارة، مداخلة حول دور حاضنات الأعمال التقنية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – حالة مشاتل المؤسسات ومراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس ، 19 ديسمبر 2013.

6 – المؤلف زايدي عبد السلام وزايدي أبو سفيان مفتاح فاطمة، مداخلة بعنوان حاضنات الأعمال التقنية ودورها في دعم ومرافقة المشاريع الناشئة، عرض تجارب (ماليزيا، الصين، فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية)، الملتقى الوطني حول إستراتيجية التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر،19 دسيمبر 2013.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي لحاضنات الأعمال

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لحاضنات الأعمال.

إن التحولات الإقتصادية المتزايدة على المحيط الدولي تلزم على الدول تبني إستراتيجيات ترتكز على آليات الإقتصاد الحر مما أدى إلى وجود نمط جديد في مجال الأعمال وهو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بحيث واجهت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الكثير من التحديات بغية تحرير الأسواق جراء العولمة ، ولذلك كانت هناك حاجة إلى إنشاء منظومة عمل تتمثل وظيفتها في تطوير وتحديث لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وهو مايعرف بحاضنات الأعمال التي تعتبر من أفضل الآليات التي تم إختراعها في العشرون عام الماضية لدعم الأعمال الصغيرة والمتوسطة ، وظيفتها الأساسية تقديم الخدمات والدعم التي تحافظ على البقاء للأعمال التجارية لتفادي الفشل والإنهيار ، بحيث تكتسب حاضنات الأعمال عناية كبيرة في البلدان المتقدمة والنامية بما فيها الجزائر .

وعليه قمنا بتقسيم هذا الفصل الإطار المفاهيمي لحاضنات الأعمال إلى مبحثين المبحث الأول ماهية حاضنات الأعمال بما يتخلله من مفهوم حاضنات الأعمال وكذلك تعريف حاضنات الأعمال وأيضا التعريف الذي تبناه المشرع الجزائري و تعاريف أخرى من منظور مؤسسات ودول العالم في هذا الصدد، وكذلك نشأة وتطور حاضنات الأعمال مع الإبراز إلى تصنيفات حاضنات الأعمال من خلال الأنواع وأهمية وأهداف حاضنات الأعمال وفي المبحث الثاني الجانب القانوني لتأسيس حاضنات الأعمال من خلال التعرض إلى مراحل إنشاء حاضنات الأعمال وكذلك الإشارة إلى كيفية عمل الحاضنات.

المبحث الأول: ماهية حاضنات الأعمال.

يرجع أصل حاضنات الأعمال Incubators Business إلى حاضنات الأطفال الصحية المستخدمة في المستشفيات ، إذ ترى حاضنات الأعمال إلى كل مشروع على أنه مشروع صغير يحتاج إلى الرعاية والإهتمام ، إذ يحتاج إلى حاضنة تجمعه منذ ولادته من أجل أن تحميه من المخاطر ، تحفز به تدريجيا ليصبح بعد ذلك قويا قادرا على النمو والإستقرار ومؤهلا للمستقبل ومجهزا بفعاليات النجاح[1] .

فنمو المؤسسة يحتاج إلى نمو وخاصة في المرحلة الأولى من دورة حياتها إلى حضانة كالصبي في مرحلة الطفولة ، ذلك لأنه ينقصها الكثير من المقومات تسمح لها بالنمو بصورة ذاتية ، إذ أن العديد من المؤسسات يصيبها الفشل في مرحلة الطفولة سنة أو سنتين بإنعدام الحضانة التي توفر لها مقومات البقاء[2] .

المطلب الأول: مفهوم حاضنات الأعمال.

إن حاضنات الأعمال هي أداة وآلية لمنح الدعم للمؤسسات خاصة الصغيرة والمتوسطة ، وإختلف الباحثون والمعنيون في وضع مفهوم شامل لها.

[1]– عمار زودة ، حمزة بوكفة، **حاضنات الأعمال كنظام داعم لبقاء وإرتقاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الإشارة لمشاتل الجزائر** ، مجلة الدراسات المالية ، المحاسبية والإدارية ، جامعة أم البواقي الجزائر ، العدد الثاني ، 2014 ، ص57.

[2]– عيسى بن ناصر، **حاضنات الأعمال كآلية لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، مجلة العلوم الإسلامية، جامعة محمد خيضر بسكرة ، العدد الثامن عشر ، مارس 2010 ، ص 60.

❖ مفهوم حاضنات الأعمال لغة وإصطلاحا:

❖ لغة: لفظًا مأخوذ من جذر الفعل حضن مثلا يحضن الطير بيضة وألام أطفالها ومشتق أيضا من لفظ رعاية ، والذي هو تطوير الشركات الصغيرة في بيئة محمية[1].

❖ إصطلاحا: المدة بين إصابة الفرد بالمرض وبروز إمارته ، فيما يعني بالحاضنة Incubator " طير حاضن والمحضن جهاز لحضانة البيض أو تفقيسه صنعًا ".

شمل المشرع الجزائري مفهوم الحاضنات والمشاتل في شكل واحد ، حيث عرف المشرع الجزائري مشاتل المؤسسات Les pépinières d'entreprise في المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 25 فبراير 2003[2] الشامل للقانون الأساسي لمشاتل المؤسسات على أنها :" مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري ، تملك الشخصية المعنوية والاستقلال المالي ، وتهدف إلى منح المساندة والدعم لإنشاء المؤسسات التي تدخل في نطاق سياسة ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ".

وتتولى المشاتل بالنسبة للمشرع الجزائري إحدى الأشكال الآتية :

_ المحضنة : إطار دعم يتولى بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات.

– ورشة الربط: إطار دعم يتولى بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية.

---

[1]– بوصوفة الزهرة، **المؤسسات الناشئة وحاضنات الأعمال وفقا لأحكام المرسوم التنفيذي 254/20**، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية المجلد 07، المركز الجامعي عبد الله مرسلي تيبازة، العدد 02، 2023 ، ص133.

[2]– المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 24 ذي الحجة 1423 الموافق ل 25 فبراير 2003، **المتضمن للقانون الأساسي لمشاتل المؤسسات**، ج، ر ، ج، ج ، د، ش، العدد 13، ص13.

– نزل المؤسسات: إطار دعم يتولى بحاملي المشاريع الذين ينتمون إلى ميدان البحث.[1]

وهذا التمييز بين أشكال مشاتل المؤسسات قد يرجع لرغبة المشرع الجزائري في خلق تخصص داخل المشاتل بقصد تسهيل عمل هذه الهيئات وأيضا تسهيل وصول أصحاب المشاريع إليها.

وتنشأ هذه المشاتل بموجب مرسوم تنفيذي وتدرج تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[2].

وفي منهج دعم تجربة الجزائر في مجال إقامة مشاتل المؤسسات ومراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بادرت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية بإنشاء 11 حاضنة في ولايات: الأغواط، باتنة، البليدة، تلمسان، سطيف، عنابة، قسنطينة، وهران، الوادي، تيزي وزو، الجزائر، بالإضافة إلى 4 ورشات تربط كل من الجزائر، سطيف، قسنطينة ووهران، وفي إطار البرنامج التكميلي لدعم المؤسسات

[1]– عمارة سلمى ، بارك نعيمة، **حاضنات الجزائر مطلب أساسي لدعم الإبداع والإبتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – تجربة حاضنات الجزائر وحاضنة أوستن التكنولوجية بالولايات المتحدة أ نموذجا** ، مجلة الأصيل للبحوث الإقتصادية والإدارية ، المجلد 03 ، مخبر الأبحاث والدراسات الإقتصادية جامعة سوق أهراس ، العدد 01 ، جوان 2019 ، ص 117.

[2]– نعيجي عبد الكريم ، نشمة ياسين، **مشاتل المؤسسات ودورها في مرافقة وترقية المؤسسات الناشئة – دراسة ميدانية لمشتلة المؤسسات لولاية عنابة – مجلة العلوم الإدارية والمالية** ، جامعة الطارف والمدرسة العليا لعلوم التسيير بعنابة الجزائر ، العدد 01 ، 2022، ص 169.

الصغيرة والمتوسطة تم تقديم مبلغ 4 مليار دينار لدعم قطاع النمو في الفترة مابين 2005 و 2009، حيث سيتم زيادة عدد المحاضن ليبلغ 20 محضنة[1].

❖ أهدافها: تسعى هذه الأشكال من الحاضنات إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تطوير أشكال التعاون مع المحيط المؤسساتي.

- تحفيز نمو المشاريع المبتكرة.

- توفير الدعم لمنشئي المؤسسات الجدد.

ويعرف أيضا المشرع الجزائري مراكز تسهيل المؤسسات Les Centre de facilitation في المرسوم التنفيذي رقم 03-79 المؤرخ في 25 فبراير 2003 المتعلق بتحديد الطبيعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها:"مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي[2]، تنشأ بموجب مرسوم تنفيذي وتوضع تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي عبارة عن مراكز تقوم بمهام تسهيل إجراءات التأسيس و الإعلام و

[1]- مغاري عبد الرحمان و بوكساني رشيد، **مرافقة المؤسسات: الحاضنات ، مراكز التسهيل ، بورصات المناولة والإستشارة، مداخلة حول دور حاضنات الأعمال التقنية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – حالة مشاتل المؤسسات ومراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر** ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس ، 19 ديسمبر 2013، ص 14.

[2]- المرسوم التنفيذي رقم 03-79 المؤرخ في 24 ذي الحجة 1423 الموافق ل 25 فبراير 2003، **المحدد للطبيعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومهامها وتنظيمها** ، ج، ر ، ج ، د ، ش، العدد 13، ص 18.

الإرشاد، ودعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر مرافقة أصحاب المشاريع وهذا ما يساهم في تخطي الصعوبات التي يواجهونها، خاصة في بداية المشروع مما يساهم في ظهور مشاريع مبدعة.[1]

حيث أنشأت مراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر بفعل التعاون بين وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية الوزارة السابقة ومركز المبادرات والبحوث الأوروبية في المتوسط[2]، وهو مؤسسة خاصة لاتهدف إلى الربح .

وفي هذا المنهج قامت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية بإنشاء 14 مركز تسهيل كمرحلة أولى على مستوى 14 ولاية وهي: الجزائر، بومرداس، تيبازة، البليدة، الشلف، وهران، تيزي وزو، سطيف، قسنطينة، الوادي، جيجل، الأغواط، سيدي بلعباس، غرداية، ثم إنشاء 21 مركز في المرحلة الثانية ليبلغ عدد المراكز 35 مركز.

❖ أهدافها:

- وضع شباك يتماشى مع إحتياجات منشئ المؤسسات والمبادرين.

- تطوير ثقافة المبادرة وتقليص أجال إنشاء المؤسسات وتطويرها وإستردادها.

- تشجيع وتطوير التكنولوجيا الجديدة لأصحاب المشاريع.

---

[1]- حروش سلمى، **جهود الجزائر لترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة أفاق للبحوث والدراسات سداسية، دولية محكمة ، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ENSSP الجزائر، العدد 04، جوان 2019، ص119.

[2]- مغاري عبد الرحمان و بوكساني رشيد ، المرجع نفسه ، ص15.

– تسريع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرع الأول: تعريف حاضنات الأعمال.

لحاضنات الأعمال أسماء مختلفة وقد تتعدت وإختلفت التعاريف التي قدمت لها والتي إخترنا منها مايلي:

_ تعرف حاضنات الأعمال بأنها:"حزمة متكاملة من الخدمات والتسهيلات وآليات الدعم والاستشارة توفرها ولمرحلة معينة من الزمن بحيث أنها منشأة قائمة لها خبرتها وعلاقاتها للمبادرين الذين يريدون البدء في إنشاء مؤسسة صغيرة بهدف تقليص أعباء مرحلة الانطلاق".[1]

_ تعريف المفوضية الأوروبية:" هي مكان ترتكز فيه مؤسسات أقيمت حديثا في مكان محدود، هدفها زيادة حظوظها في زيادة نسبة نجاحها، بمساعدة بناية قياسية تحتوي على معدات مشتركة كالهاتف والفاكس وأجهزة الإعلام الآلي وغيرها ، وتمنحهم بمساعدات في التسيير وخدمات الدعم، وتهدف أساسا إلى التنمية المحلية وتوفير مناصب الشغل وبصفة أخرى نقل التكنولوجيا"[2].

_ تعريف الجمعية الأمريكية لحاضنات الأعمال National Business Incubation Association على أنها:" هيئات تهدف إلى مساعدة المؤسسات المبتدئة ورجال الأعمال

[1]– عمار زودة ، حمزة بوكفة ، المرجع نفسه ، ص59.

[2]– مصطفى بورنان، **حاضنات الأعمال بين الدعم والتأهيل للمؤسسات المصغرة** ، دراسات العدد الاقتصادي المجلد 05، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الأغواط ، العدد02 ، 2014، ص 171.

المستحدثين، كما تقدم لهم الوسائل الخبرات و الأماكن والدعم اللازمين لتجاوز أعباء الإنطلاق والتأسيس، كما تقوم بترويج وبث منتجات هذه المؤسسات[1].

– ويمكن تعريف حاضنات الأعمال على أنها:" مؤسسات قائمة بذاتها لها كيان قانوني تعمل على تقديم جملة من الخدمات والتسهيلات للمستثمرين الصغار الذين يسارعون في إقامة مؤسسات صغيرة بهدف تزويدهم بدفع أولي يمكنهم من تخطي أعباء مرحلة الانطلاق سنة مثلا أو سنتين، ويمكن لهذه المؤسسات أن تكون منتمية للدولة أو أن تكون مؤسسات خاصة أو مؤسسات مختلطة، غير أن وجود الدولة في مثل هذه المؤسسات يمنح لها دعما أقوى".[2]

كما تم تعريف حاضنات الأعمال من قبل مركز الإتحاد الأوروبي للشؤون الإستراتيجية والتقييم:" هي منظمة تسرع وتنظم عملية إنشاء مؤسسات ناجحة من خلال تزويدها بمجموعة شاملة ومتكاملة من الدعم، بما في ذلك: مساحة الحاضنة وخدمات دعم الأعمال وفرص التجميع والتواصل وكذلك حاضنة أعمال ناجحة ستولد تدفقا ثابتا للأعمال التجارية الجديدة مع فرص عمل وإنشاء ثروة أعلى من المتوسط".[3]

---

[1]– أحمد بن قطاف ، **أهمية حاضنات الأعمال التقنية في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص علوم التسيير ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد بوضياف المسيلة ، 2007/2006 ، ص 121.

[2]– عمارة سلمى ، بارك نعيمة ، المرجع نفسه ، ص 114.

[3]- The World Bank , **" Global Good practice in incubation policy Development and implementation",** the Centre for Economic and social services ,Washington, U.S.A ,2010 ,p11.

_ من خلال دراسة عدد من المفاهيم المتعلقة بحاضنات الأعمال، نلاحظ أنه قبل صدور المرسوم التنفيذي 20-254 لم يكن هناك تعريف صريح لحاضنات الأعمال بالجزائر ولم يستخدم مصطلح حاضنة الأعمال حتى عام 2020 بصدور المرسوم التنفيذي 20-254 [1] حيث عرفها بأنها:" كل هيكل تابع للقطاع العام أو الخاص أو بالشراكة بين القطاعين، تتمثل مهمته في تقديم الدعم للمؤسسات الناشئة وحاملي المشاريع المبتكرة فيما يتعلق بالإيواء والتكوين وتقديم الإستشارة والتمويل وفي مقابل ذلك تتحصل على فوائد كثيرة خاصة في مجال الإعفاء الجبائي وتسهيلات في التمويل والسداد[2].

حيث أن أشكال الدعم الذي تمنحه حاضنات الأعمال يتمثل في: مساعدات مالية، منح الإستشارات، تقديم أماكن لأرباب المؤسسات لممارسة نشاطهم ، مع إيصالهم بالأجهزة البنكية التي تمنح لهم الموارد المالية وبمختلف مجموعات الأعمال في مجال تخصصهم، وكذلك توفير دورات تكوينية وتدريبية في المجالات التي تتميز بالضعف فيها (تسيير، تسويق، تدريب).

[1]- المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في27 محرم 1442 الموافق ل 15 سبتمبر 2020 ، **يتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة ومشروع مبتكر وحاضنة أعمال** ، وتحديد مهامها وتشكيلها وسيرها ،ج ، ر ، ج ، ج ، د، ش ، العدد 55، 2020 ، ص 10.

[2]- سلخ محمد أمين ، حويذق عثمان، **مفهوم المؤسسات الناشئة وحاضنات الأعمال** ، أعمال الملتقى الوطني الثاني عشر حول المؤسسات الناشئة والحاضنات ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة الوادي ، 15 فيفري 2021، ص 171-172.

الفرع الثاني : شروط منح علامة "حاضنة الأعمال" والإجراءات اللازمة .

حيث تضمن المرسوم التنفيذي رقم 254/20 [1] جملة من الشروط للحصول على علامة حاضنة الأعمال أهمها :

_ يكون قابل للحصول على علامة حاضنة الأعمال كل نظام تابع للقطاع العام أو القطاع الخاص أو كلاهما معا ،كل المؤسسات الناشئة وحاملي المشاريع المبتكرة بما في ذلك الإيواء والتكوين وتقديم الإستشارة والتمويل[2]، المادة 21 من المرسوم التنفيذي رقم 254/20.

_ تقدم الطلبات للحصول على علامة حاضنة الأعمال للّجنة الوطنية عبر البوابة الإلكترونية الوطنية للمؤسسات الناشئة ويتبع هذه الطلبات مجموعة من الوثائق أهمها :

-برنامج تهيئة مفصل لحاضنة الأعمال .
-قائمة التجهيزات التي تضعها تحت تصرف المؤسسات الناشئة .
-السيرة الذاتية لمستعملي حاضنة الأعمال والمكونين والمؤطرين .
-قائمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تم إحتضانها إن وجدت .

إضافة إلى هذه الوثائق يجب على حاضنات الأعمال التابعة للقطاع الخاص تقديم الوثائق التالية:

-نسخة من السجل التجاري وبطاقة التعريف الجبائي والإحصائي.

[1]- المرسوم التنفيذي رقم 254/20، المرجع نفسه ، ص 12.
[2]- بوصوفة الزهرة ، المرجع نفسه ، ص135.

-نسخة من القانون الأساسي للشركة.

-شهادة الإنخراط في الصندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية .

-نسخة من الكشوف المالية للسنة الجارية .

-بحيث يتعين على الراغبين في الحصول على علامة حاضنة الأعمال أن يكون لديهم مؤهلات مطلوبة وخبرة مهنية كافية في مجال مساندة المؤسسات وهو ماجاء في المواد 24/23/22/21 من المرسوم التنفيذي رقم 254/20.[1]

الفرع الثالث: نشأة وتطور حاضنات الأعمال.

ظهرت حاضنات الأعمال لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية، إذ ظهرت في مدينة نيويورك عام 1959 بالمركز الصناعي "باتا فيا" (BATAVIA)، وذلك عندما قامت عائلة بتحويل مكان شركتها التي إنقطعت عن العمل إلى مركز للأعمال يتم إيجار وحداته للأفراد الذين يريدون إقامة مشروع، مع توفير الإرشادات والاستشارات لهم، وقدمت هذه الفكرة نجاحا كبيرا خاصة وأن هذه المنشأ يقع في منظمة أعمال نشطة، ثم تغيرت هذه الفكرة فيما بعد إلى ما يعرف ب"حاضنة" وتخرجت منه الآلاف من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[2]

أما في بريطانيا فقد حثت الحكومة البريطانية سنة 1964 جامعاتها على تشديد علاقاتها بالمشروعات الصناعية من أجل تحويل التكنولوجيا ورفع عائدات الاستثمار في

[1]- بوصوفة الزهرة ، المرجع نفسه ، ص 136.

[2]- عاطف الشبراوي إبراهيم، **حاضنات الأعمال مفلهيم مبدئيۃ وتجارب عالمية**، إيسيسكو، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، 2005، ص 11.

البحوث الأساسية، وقد أنشأت جامعة كمبريدج لجنة ردا على طلب الحكومة، وفي عام 1969 أصدرت اللجنة بيان يتحدث عن التوسع في مجال الصناعات التي تقوم على العلم نظرا لأهمية هذا المجال، وفي عام 1970 بدأت كلية ترينيتي بإنشاء أول حديقة للعلم، وقد ذهبت أول شركة إليها عام 1973 وهي شركة ليزر ، وبنهاية عقد السبعينات كان هناك 25 شركة في مشتلة الأعمال وقد استمرت المشتلة بسحب الشركات القائمة على التكنولوجيا العليا.

ومن التجارب الناجحة في مجال حاضنات الأعمال أيضا المبادرة البرازيلية، إذ تلاقي حاضنات الأعمال رتبة كبيرة من الشعبية لكونها جزء من إستراتيجي التنمية الوطنية[1] أما في دول جنوب شرق أسيا، فقد تمسكت معظمها بتنمية إقتصادياتها الوطنية بالإعتماد على المعرفة في تطوير قطاع التصنيع، وقد فكرت في تشجيع البحث والتدعيم الصناعي والإبتكار وكانت حاضنات الأعمال تدرج ضمن الآليات المستحدثة في تعزيز التكنولوجيا وتحويل البنية الصناعية.

أما بالنسبة للدول العربية فقد ظهرت الحاضنات في منتصف التسعينات بمساندات أوروبية، حيث أقامت مصر حاضنات تكنولوجية سنة 1998، وهي حاضنة التبين للمشروعات التكنولوجية، وفي نفس السنة أنشئ المغرب حاضنة تحت تسمية فضاء المقاولة.

أما على المستوى الدولي فقد تم إنشاء الحاضنة في اليابان سنة 1982، وفيما يخص البرنامج الصيني للحاضنات فقد بدأ فعليا في سنة 1987 وتشير الإحصائيات الصادرة

[1]– عاطف الشبراوي إبراهيم، المرجع نفسه ، ص 14.

عن الجمعية الأمريكية 2003 أن عدد الحاضنات على مستوى العالم يتجاوز 3700 حاضنة منها 1000 حاضنة أمريكية ، 2000 حاضنة في كل من المملكة المتحدة فرنسا و ألمانيا ، و 1700 حاضنة في الدول النامية[1] ، والشكل الموالي يوضح مراحل التطور التاريخي لنشأة حاضنات الأعمال

[1]– سقني شعيب رياض، زهار حسام ، **دور حاضنات الأعمال في تنمية المؤسسات الناشئة – دراسة بعض التجارب الدولية** – مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية الإقتصاد جامعة محمد البشير الإبراهيمي، االجزائر، 2020/2019، ص8/7.

شكل رقم 01: التطور التاريخي لحاضنات الأعمال.[1]

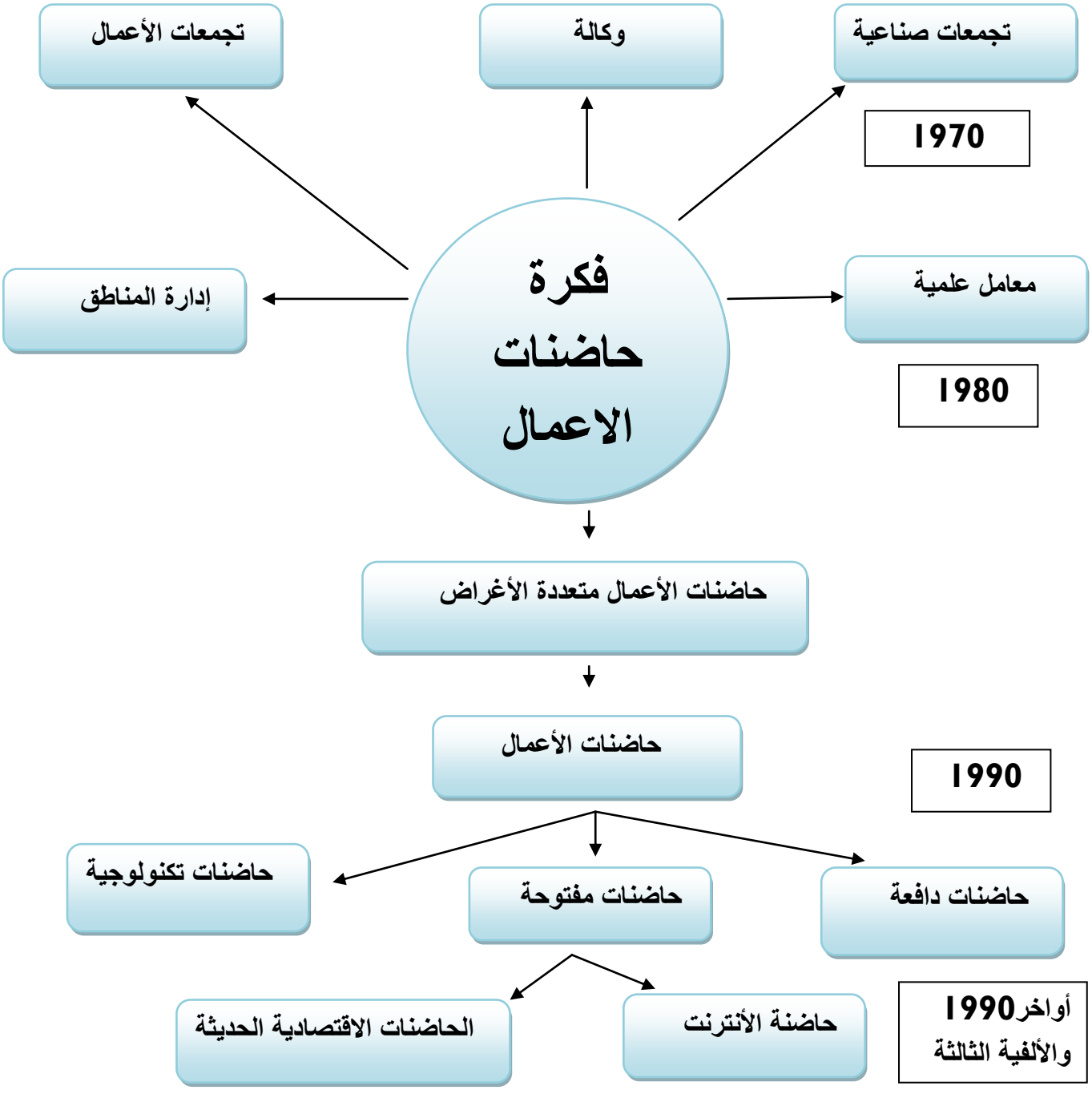

[1]– أراشيش سارة ، **حاضنات الأعمال في القانون الجزائري ودورها في التنمية الإقتصادية** ، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة ، 2021/2020 ، ص 15.

من خلال المخطط نلاحظ أن حاضنات الأعمال مرت بمجموعة من التجمعات العلمية إلى حدائق علمية، لترجع حاضنات متعددة التخصصات والأنواع، وهذا التغيير يعود إلى تطور إحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك تطور أهدافها وطموحها. [1]

المطلب الثاني: تصنيفات حاضنات الأعمال.

لحاضنات الأعمال العديد من التصنيفات، وهذا حسب الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه، فسنتطرق إلى أنواع حاضنات الأعمال، ثم الإشارة إلى أهمية وأهداف حاضنات الأعمال.

الفرع الأول: أنواع حاضنات الأعمال.

بالرغم من قصر عمر الحاضنات في العالم، فقد ظهر العديد منها وكانت ذات نماذج مختلفة سواء من حيث ملكيتها أو طبيعة الخدمات التي تقدمها، أو حسب النشاط الاقتصادي ولكل حاضنة مميزاتها التي تفرقها عن غيرها.

أولاً: تصنيف الحاضنات حسب الهدف من إقامتها وتقسم إلى 6 أنواع:

1_ حاضنات ذات الخدمات الكاملة: هذا النوع من الحاضنات يعمل على منح حزمة متكاملة من الخدمات مرورا بشبكة العلاقات حول الحاضنة بما انه توجد بعض الحاضنات ذات الخدمات الكاملة لاتقدم التمويل للمؤسسات المحتضنة بل أنها تساهم في تنمية العلاقة مع المؤسسات الممولة ، إن الخاصية الأساسية لهذه الحاضنات أنها تمنح

[1]- أراشيش سارة ، المرجع نفسه ، ص16.

المكان و جملة الخدمات الأوسع ، وحتى تقديم المكان لإقامة المشروع فيه داخل الحاضنة ويتم انتقاء المشاريع في هذا النوع من الحاضنات بناءا على دراسة الجدوى الفنية و الإقتصادية له[1].

2_ الحاضنات المجازية: هذا النوع من الحاضنات يختلف عن مبدأ الحاضنات وأداة عملها، فهو يعمل على ديمومة تقديم بعض الخدمات للمؤسسات التي انصرفت منها وبعد فترة الانطلاق، وحتى أنها تعمل على منح خدمات للمشاريع خارج نطاق الحاضنة، وذلك لسد بعض النقص في الحاجة لمثل هذه الخدمات ، بحيث تعتبر الخدمات الممنوحة خارج نطاق الحاضنة بمثابة حاضنة مجازية كما تشتغل الحاضنات على منح الخدمات في محيط عمل المؤسسات الصغيرة التي تتخرج منها .

3_ حاضنات مرتبطة بمؤسسات كبيرة: هذا النوع من الحاضنة يعتبر بمثابة إعانة للشركات الكبيرة في الحفاظ عليها وعلى اسمها من المخاطرة، تقوم هذه النوعية من حاضنات المشاريع على توظيف آلية الحاضنات في انجاز مشاريع بحثية أو تصنيعية أو استحداث تكنولوجيات من خلال تعزيز الشراكة بين بعض المؤسسات والشركات الكبيرة وأصحاب الآراء أو المشاريع الصغيرة التي تتمكن من خدمة هذه الشركات، ومن أبرز هذه الحاضنات ما تقيمه الجامعات لأساتذتها وباحثيها لترويج نتائج أبحاثهم .

[1]– تقرير اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي أسيا ، **حاضنات الأعمال التكنولوجية**، الأمم المتحدة نيويورك ، 8 أكتوبر 1995 ، ص 19.

4_ الحاضنات ذات الأهداف الخاصة: هناك بعض المشاريع أو فئات المجتمع تحتاج إلى خدمات معينة مثل المعوقين، وهذا النوع من الحاضنات يكون مختص في خدمة معينة يعمل على منحها لمن يحتاج إليها.

5_حاضنات تشجيع المؤسسات دون الصغيرة: في الأماكن الفقيرة و النائية يتوجه بعض المستثمرين إلى تأسيس المؤسسات الخاصة بهم وتكون صغيرة جدا، أي تشتمل على عدد قليل جدا من العمال ويمكن أن تتكون من صاحب المشروع نفسه، وهذا النوع من الحاضنات يعمل على منح المساعدات لهذه المشاريع وبحجم قليل جدا وذلك لخدمة غايات اجتماعية ملحة.

ثانيًا: الحاضنات طبقا لطبيعة الخدمات.

ويشمل كل من الآتي[1] :

1_ الحاضنات الإقليمية: وهي عبارة عن حاضنات خاصة ببعض الأماكن الجغرافية وتهدف إلى تطوير منطقة معينة وتعمل على استخدام الموارد المحلية الطبيعية واستغلال طاقات الشباب العاطلين عن العمل.

[1]– إيثار عبد الهادي آل فيحان ، المدرس المساعد سعدون محسن سلمان ، **دور حاضنات الأعمال في تعزيز ريادة المنظمات** ، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة ، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة بغداد ، العدد الثلاثون ، 2012 ، ص 88.

2 _الحاضنات الدولية: تعتني باستقطاب رأس المال الأجنبي بهدف تحقيق النوعية العالية والقدرة على التصدير للخارج.

3_ الحاضنات الصناعية: وهو نوع من الحاضنات يقدم وظائفه للمشاريع الكبيرة والصغيرة على حد سواء في نطاق الأعمال الصناعية، حيث يتم اشتراك المنافع بين المصانع الكبيرة والمشروعات الصغيرة المنتسبة للحاضنة.

4_ حاضنات القطاع المحدد: تخدم قطاع معين أو هيئة معينة مثل قطاع الهندسة والبرمجة وتهتم بواسطة خبراء مختصين بالنشاط المحدد.

5_ الحاضنات التقنية: ويكون دور الحاضنة هو تقديم الاحتياجات الفنية والتقنية للمشاريع وتيسير مهمة الحصول عليها.

6_ الحاضنات البحثية: وهي أحيانا ما يتم إنشائها داخل مراكز الأبحاث والجامعات لتطوير الأبحاث للطلاب الجامعيين ومندوبي هيئة التدريس.

7_ حاضنة الأنترنت: وهي حاضنات أعمال تساعد هيئات الأنترنت على التطور حتى الوصول إلى مرحلة البلوغ، وقد تزايدت الحاجة إليها بتصاعد حجم التجارة الالكترونية، كما تمنح خدمات لشركات الأنترنت والبرمجيات.

8_ الحاضنات الافتراضية: تمنح كل خدمات الحاضنة ماعدا توفير العقار، مثل مراكز تنمية المنظمات الصغيرة والمتوسطة والتي تعرف بالغرف التجارية الصناعية[1].

[1]– إيثار عبد الهادي آل فيحان ، المدرس المساعد سعدون محسن سلمان، المرجع نفسه ، ص 88.

9_ الأنواع الأخرى من الحاضنات : بحيث تشمل كل من حاضنات الأعمال الزراعية وحاضنات وتربية الحيوانات وحاضنات صناعة الدواء وغيرها من الحاضنات .

ثالثًا: الحاضنات وفقا لتوافر مبنى خاص بها.

يمكن تقسيم الحاضنات إلى حاضنات الأعمال المفتوحة والمغلقة على النحو التالي:

1_ حاضنات الأعمال المفتوحة(حاضنات بدون جدران): هذا النوع من الحاضنات يعمل على منح خدماته في مواقع عمل المنشآت الصغيرة دون الضرورة لمكان محدد لبداية المشروع وبالتالي يعتبر هذا النوع الأقل مقدار والأكثر مرونة في التحرك.

2_حاضنات الأعمال المحددة(المغلقة): وهي عكس النوع الأول، فهي تظهر في مكان محدد ومن خلاله تمنح خدماتها للمشاريع التي تحتاج إلى ذلك.

الفرع الثاني: أهمية حاضنات الأعمال .

تكمن أهمية حاضنات الأعمال بأنواعها المختلفة عدة أدوار متباينة من خلال الدور الاستراتيجي في مساندة ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن بين الأدوار التي يمكن أن تؤدي الحاضنة كل من الأتي[1]:

- تشجيع خلق وتنمية المشروعات الجديدة.

- دعم التنمية الإقتصادية.

[1] – إيثار عبد الهادي آل فيحان، المدرس المساعد سعدون محسن سلمان، المرجع نفسه ، ص82.

_ وجودها يساهم في استخدام نتائج البحث العلمي والابتكارات والاختراعات في شكل مشروعات بحيث تصبح قابلة للتحول.

-العمل على حل مشاكل إقتصادية محددة[1].

_ منح المناخ المناسب والإمكانيات و المقتضيات لبداية المشروعات الصغيرة.

_ تشتغل على إقامة ودعم مشروعات إنتاجية أو خدمات صغيرة أو متوسطة تستند على تطبيق تقنية مناسبة وابتكارات حديثة.

_ منح النصيحة العلمية ودراسات الجدوى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

_ الوصل بين المشروعات الناشئة والمبتكرة بالقطاعات الإنتاجية ونشاط السوق ومقتضياته.

_ تؤهل جيل من أصحاب الأعمال ومساعدتهم وتطويرهم لإنشاء أعمال جادة وذات مردود، مما يساعد في تنمية الإنتاج وتوفير فرص للعمل ورفع الاقتصاد.

_ تقديم الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف الوصول إلى معدلات نمو وجودة عالية.

_ تعين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التصدي للصعوبات الإدارية والمالية والفنية التي عادة ما تواجه مرحلة الإنشاء.

[1]- إيثار عبد الهادي آل فيحان ، المدرس المساعد سعدون محسن سلمان، المرجع نفسه ، ص82.

_ تتيح المجال أمام الاستثمار في مجالات ذات جدوى للاقتصاد الوطني مثل حاضنات الأعمال التكنولوجية وحاضنات الأعمال الصغرى وحاضنات مشاريع المعلوماتية وغيرها.

_ تشارك في التنمية الاجتماعية والاقتصادية عن طريق إيجاد مناخ ومكان عمل ملائم لغرض تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنواعها التكنولوجية والصناعية، وتوفير إمكانيات التطور والتنمية، بما فيها الدعم المالي والفني والتقني والاستشاري ووصل المشروع بالسوق، وتتضح أهمية حاضنات الأعمال من خلال الشكل التالي[1]:

الشكل رقم (02): أهمية حاضنات الأعمال.

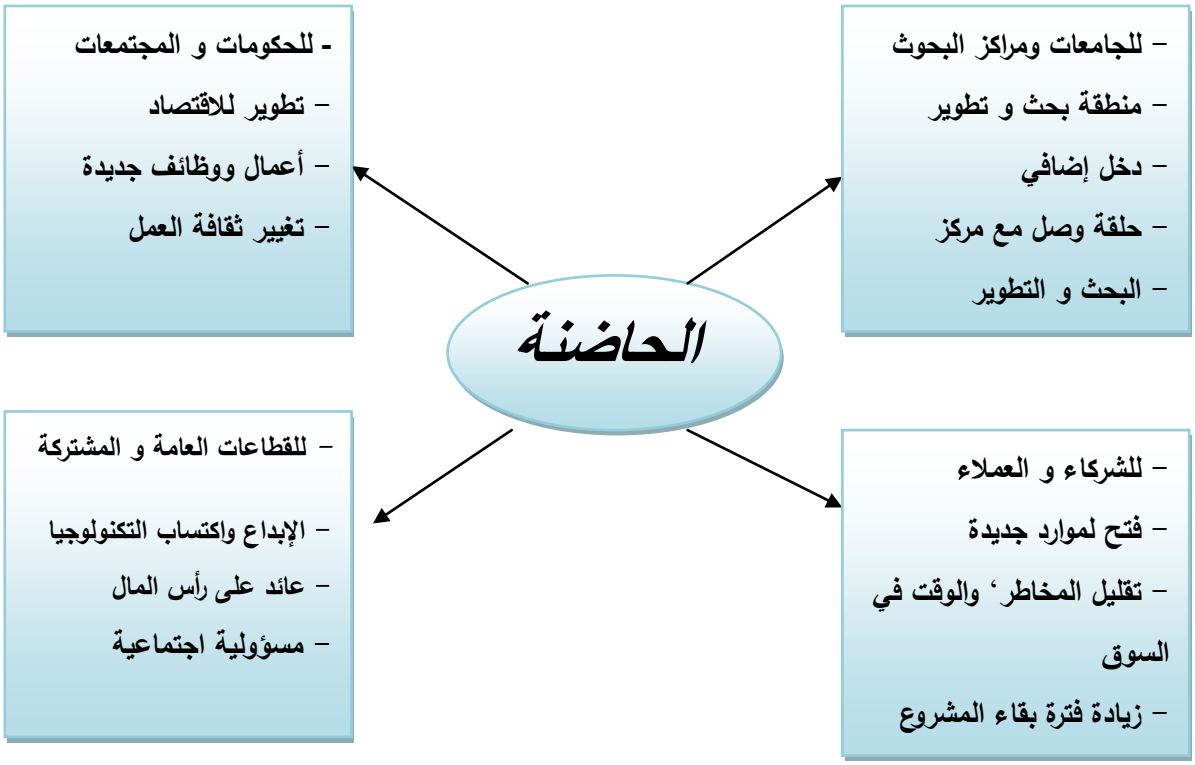

[1]– مصطفى يوسف كافي ، **إدارة حاضنات الأعمال للمشاريع الصغيرة** ، الطبعة الأولى ، عمان ، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع ، 2017، ص 137/136.

الفرع الثالث: أهداف حاضنات الأعمال.

إن الهدف الرئيسي لبرنامج حاضنات الأعمال هو إخراج الكثير من رجال الأعمال أو المنشآت الناجحة والتي تتمكن من البقاء في السوق تنمو وتنتعش، هذا بالإضافة إلى مجموعة من الغايات الاستثمارية على مستوى تدعيم الاقتصاد الوطني وبالتالي يمكن اعتبار حاضنة الأعمال كأي مشروع يمكن أن يستثمر فيه الشخص ويمنح الخدمات مقابل عمولة والتي تعتبر بالنسبة إليه مداخيل المشروع.

وتتمثل أهداف حاضنات الأعمال أساسًا إلى إحتضان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعمل على تحقيق ما يلي[1]:

_ تقليل تكاليف بدء النشاط.

_ تقليل المدة الزمنية اللازمة لتطوير نشاط المشروع وتنمية إنتاجه.

_ المساعدة في إقامة مشاريع إنتاجية أو خدماتية تقوم بمنح خدماتها للمجتمع والعمل على تهيئة المناخ المناسب وتقديم كافة الإمكانيات والتي تعمل على تيسير إقامة المشاريع.

_ العمل على دمج المشاريع الجديدة مع السوق من خلال تكوين حلقة موحدة بين هذه المشاريع والمشاريع الموجودة أصلا، ويمكن أن تعمل على دمج المشاريع المحتضنة داخل الحاضنة مع بعضها للاستفادة من مهاراتها ونقاط ضعفها، وكيفية التغلب عليها.

[1]– عمارة سلمى ، بارك نعيمة ، المرجع نفسه ، ص 114.

_ تهدف الحاضنة إلى توفير مجموعة من الأهداف الاجتماعية من أجل تطوير الموارد البشرية وحل موضوع البطالة.

_ تشجيع قيام الاستثمارات ذات المنفعة الاقتصادية والتي تدعم الوضع الاقتصادي للدولة على النمو والإزدهار.

_ العمل على مساعدة المشاريع الصغيرة على تجاوز المشاكل والصعوبات الإدارية والمالية والفنية التي يمكن أن تتعرض لها وخاصة في مرحلة التأسيس.

_ العمل على زرع الابتكارات والتكنولوجيا من أجل تعزيز أفكار رواد الأعمال وتحويلها إلى سلع.

_ العمل على الاستغلال الأمثل للموارد البشرية ذات الكفاءات العلمية والتقنية الكبيرة.

_ العمل على إيجاد ظروف عمل مناسبة من أجل تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومنح المساعدة لها بما يسمح بتحقيق معدلات نمو وجودة عالية وقدرة على مسابقة أمثالها في السوق.

_ المتابعة المستمرة لتحرك وسير وتقدم نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و ومقارنتها بمدى تحقيق أهدافها.[1]

[1]. منيرة سلامي ، **إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ، مداخلة في التوجه المقاولاتي للشباب في الجزائر– بين متطلبات الثقافة وضرورة المرافقة– تجربة الحظيرة التكنولوجية بالجزائر، ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر، يومي 19/18 أفريل، 2012، ص 08.

_ تمكين أصحاب الأفكار الإبتكارية ضم أفكارهم في شكل منتجات أو خدمات.

المبحث الثاني: الجانب القانوني لتأسيس حاضنات الأعمال.

قامت الجزائر بوضع قوانين وأطر لخلق بيئة مناسبة لإنشاء حاضنات الأعمال حينما قامت التجارب الدولية بإبراز نجاعتها، حيث إهتمت الجزائر بهذا القطاع منذ سنة 2003 وأكملت جهودها للصعود به، فحاضنات الأعمال تعتبر من الآليات المعتمدة لدعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتدئة، نظرا لما تتنعم به من خصائص تتيح لها بتنمية وإزدهار هذا القطاع.

المطلب الأول: مراحل إنشاء حاضنات الأعمال.

إن حاضنة الأعمال تعتبر كأي مشروع يتم النظر فيه، سواء من ناحية توليد الفكرة مرورا بمعالجة الجدوى الاقتصادية والانتهاء بتسجيل المشروع، وبشكل واسع فان أي حاضنة أعمال على مستوى العالم تمر بثلاثة مراحل أساسية وهي فيما يلي توضيح موجز لكل مرحلة من هذه المراحل:[1]

[1]– الجو در، أحمد عبد الرحمن علي، **الأسس التنظيمية في اختيار مواقع حاضنات الأعمال**، المؤتمر السنوي السادس في الإدارة والإبداع والتجديد من أجل التنمية الإنسانية ، دور الإدارة العربية في إقامة مجتمع المعرفة وورشة عمل حاضنات الأعمال، عمان، أيام 14/10 سبتمبر 2005، ص553/ 559.

الفرع الأول: مراحل إنشاء حاضنات الأعمال وخصائصها .

أ/ مراحل إنشاء حاضنات الأعمال .

مرت حاضنات الأعمال بثلاث مراحل أساسية وهي كالأتي:

1_ مرحلة التأسيس والبناء: في أول الأمر تقوم الحاضنة بتحديد الغرض وآلية العمل لديها ومن ثم عمل دراسة الجدوى الاقتصادية وتعيين طاقم التأسيس وأعضاء المنشأة وتحديد حجم رأس المال وأيضا تعيين حجم الموظفين.

2_ مرحلة التطور: وهنا تقوم الحاضنة بقبول المشاريع من أجل منح الخدمات والتسهيلات لهم كل ذلك من أجل أن يكون لها رؤية في المجتمع والقدرة على جذب العملاء وضمان تدفق موارد التمويل، وهذا لايغني عن استمرار تقييمها لأعمالها من أجل تنمية نفسها وتقييم أدائها ومدى تأثيرها على بيئتها، كل ذلك من أجل الالتحاق بمرحلة النضج.

3_ مرحلة الحاضنة الناضجة: القصد العام للحاضنة هو الالتحاق بمرحلة النضج التام في بيئة العمل بحيث تستطيع الاعتماد على نفسها في الحصول على التمويل ومنح خدمات متكاملة سواء أكانت مالية، فنية، إدارية، قانونية[1]..... بشكل دائم، بحيث يمكن قياس تأثيرها على الإقتصاد ومنح شركات واعدة تساعد على تنمية هذا الإقتصاد وتطويره.

[1]– علاء عباس، محمد السلامى، **ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة**، الطبعة الأولى، مصر، دار التعليم الجامعي، 2015، ص 159.

_ وبعد إنشاء الحاضنة يجب أن يتم الأخذ بعين الإعتبار مجموعة من العوامل من أجل ضمان نجاحها في عملها:

1_ توفير بيئة عمل ملائمة تساعد المشاريع الصغيرة على النمو لأن المشاريع الصغيرة ستدوم مدة زمنية لا بأس بها في الحاضنة.

2_ تحديد القصد الرئيسي الذي تسعى الحاضنات إلى تحقيقه سواء أكان الهدف من التأسيس هو تحقيق الربح أو خدمة المجتمع من حيث منح المساعدة في توفير مناصب الشغل والقضاء على البطالة.

3_ العمل على ضبط الشروط الواجب توافرها في المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تشتغل الحاضنات على إستضافتها وتحديد نوعيتها.

4_ ضبط نوعية الخدمات التي ستعمل الحاضنة على توفيرها للشركات سواءً كانت فنية، إدارية، أو مالية[1].

5_ التركيز على منح التمويل اللازم للرياديين حيث تشكل عقبة التمويل الحاجز الكبير أمام تغيير أفكارهم إلى مشاريع قيد التنفيذ.

ب/ خصائص حاضنات الأعمال .

لحاضنات الأعمال جملة من الخصائص يمكن تلخيصها فيما يلي :

_ قد تكون حاضنات الأعمال مؤسسات عامة أو مؤسسات خاصة أو مؤسسات مختلطة.

[1]– علاء عباس، محمد السلامى، المرجع نفسه ، ص 159.

_ قد يكون لحاضنات الأعمال موقع إجتماعي أو مكان إفتراضي توفر من خلاله خدماتها عن طريق شبكة الأنترنت .

_ حاضنات الأعمال توفر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حزمة متكاملة من الخدمات والتسهيلات وألبات الدعم .

_ حاضنات الأعمال تهدف إلى تشجيع الإبداع والإبتكار والتطور التكنولوجي .

الفرع الثاني: موقف المشرع الجزائري من حاضنات الأعمال.

لقد حققت حاضنات الأعمال نجاحا كبيرا في دعم المؤسسات والمشاريع في الدول التي قامت بالأخذ بمفهوم الحاضنات، ولقد تطرقت الجزائر إلى الأخذ بهذا المفهوم الجديد أيضا بهدف تطوير ثقافة العمل الحر وتنمية قطاع المشاريع المقاولاتية الذي يعتبر أهمية إستراتيجية قصوى في مثل هذه الظروف الحالية، ومن هذا المنطلق قامت الجزائر بوضع الأطر القانونية والتشريعية والتنظيمية اللازمة لتأسيس حاضنات الأعمال[1].

حيث قسم المشرع الجزائري أشكال المشاتل حسب صنف القطاع الذي ينتمي إليه المشروع، فالحاضنات تختص بالمؤسسات العاملة بقطاع الخدمات، حينها تقوم نزل المؤسسات بالتكفل بالمؤسسات العاملة بميدان البحث، الأمر الذي يتفرق عن المفاهيم المعمول بها في الدول المتقدمة والنامية، حيث أن مصطلح الحاضنات لا ينحصر فقط على قطاع الخدمات بل يشمل جميع أنواع القطاعات، ويركز بشكل كبير على قطاع البحث والتكنولوجيا.

[1]– أراشيش سارة ، المرجع نفسه ، ص28.

وبهذا تختلف الحاضنة عن المشتلة حيث أن الأولى تقوم باستقبال ومرافقة حاملي المشاريع والأفكار أثناء أدائهم بإقامة مؤسساتهم، أما الثانية يكمن دورها في استضافة المؤسسات حديثة النشأة وتجهيزها بخدمات ملحقة.

فالهيكل التنظيمي للحاضنة يتكون من ثلاثة رتب وهي:

أولاً: مجلس الإدارة: يجتمع المجلس أربع مرات سنويا على الأقل، يشمل الوزير الوصي رئيسا، مندوب عن الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، مندوب عن غرف التجارة والصناعة وكل ذي مكانة أخرى في هذا المجال، وتتمثل مهامه فيما يأتي:

1_ إدراج الإطار العام لأسلوب عمل الحاضنة من جميع النواحي الفنية والمالية والإدارية.

2_ إقرار اللائحة المالية والإدارية والموازنة التقديرية للحاضنة.

3_ مراقبة اللجنة التنفيذية في تطبيق سياسات وتوصيات المجلس.

ثانيًا: اللجنة التنفيذية: تجتمع اللجنة بطلب من مدير الحاضنة وتتخصص بما يلي:

1_ تحديد شروط للانضمام والخروج من الحاضنة.

2_ المساعدة في تحديد الأنشطة الرئيسية وأسبقياتها طبقا لمعايير الحاضنة.[1]

3_ مساعدة مدير الحاضنة في مرافقة تنفيذ القرارات وتوصيات مجلس الإدارة.

[1]. صندرة سايبي،" **محاضرات في إنشاء المؤسسة موجهة لطلبة سنة 3 ليسانس إدارة الأعمال** "، جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري، تخصص إدارة الأعمال ، 2014 /2015 ، ص 37.

4_ المساهمة في إعداد دليل إجراءات العمل بالحاضنة.

5_ الدراسة والكشف عن مشروعات المنتسبين من طرف مدير الحاضنة.

6_ المساهمة في صياغة المعادلة التقديرية مع مدير الحاضنة[1].

ثالثًا: مدير الحاضنة: يعتبر الركيزة الأساسية لها وهو المسؤول عن إدارة أعمال الحاضنة اليومية، بحيث يساعده طاقم إداري و فني يشمل على محاسب وأخصائي تسويق، وكذلك سكرتيرة ومسؤولي أمن ومساعدة، تنصيبه بقرار من الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتشتمل مهامه فيما يلي:

1_ الالتزام بتحقيق السياسات والأهداف المقررة للحاضنة والمعتمدة من قبل مجلس إدارة الحاضنة.

2_ تلقي طلبات الأعضاء ودراستها وتعديلها بالانخراط مع اللجنة التنفيذية.

3_ مساعدة المنخرط في إعداد خطة للمشروع المقترح.

4_ عقد البرامج التدريبية والإرشادية للمنخرطين.

5_ قبض الدفاتر والسجلات الإدارية والمالية والفنية وحماية الأوراق الخاصة بالحاضنة.

6_ صياغة التقارير الدورية ومنحها لمجلس الإدارة.

7_ النشر والتوزيع للحاضنة بما في ذلك عقد الاجتماعات والملتقيات

[1]– أراشيش سارة ، المرجع نفسه ، ص30.

المطلب الثاني: كيفية عمل الحاضنات.

بعد إنشاء الحاضنة وتقديم المكان المناسب لها، تستهل طلبيات الإنتساب من قبل أرباب المبادرات من الشباب الذين يمتلكون أفكارا جديدة لتطبيقها على الحاضنة، وبهذا سيتم التطرق في هذا المطلب إلى آليات ومراحل إحتضان المؤسسات وكذالك الخدمات التي تمنحها الحاضنات لأصحاب المشاريع.

الفرع الأول: آليات إحتضان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تتم مرافقة المشروعات الملتحقة بالحاضنة وفق مراحل مختلفة وهي كالأتي[1] :

- **المرحلة الأولى : مرحلة الدراسة والمناقشة الإبتدائية والتخطيط .**

يتم في هذه المرحلة التأكد من :

-أهمية صاحب المشروع .

-كفاءة فريق العمل المقترح على إدارة المشروع .

-نوعية الخدمات التي يتطلبها المشروع وإستطاعة الحاضنة على توفيرها .

-الخطط التسويقية التي تضمن كفاءة المنتج بالدخول للأسواق.

-الخطط المستقبلية لتمددات المشروع .

[1]- الشريف ريحان وريم بونوالة ، **حاضنات الأعمال كألية لمرافقة المؤسسات الصغيرة** ،- نموذج مقترح في مجال تكنولوجيا المعلومات - ، ورقة بحثية ، المحور الثالث مرافقة المؤسسات ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة عنابة ، ص 7.

- **المرحلة الثانية : مرحلة إعداد خطة المشروع .**

من خلال النتائج المتوصل عليها في المرحلة الأولى أثناء إعداد دراسة الجدوى الإقتصادية والفنية والتسويقية يقوم المستفيد بإعداد خطة المشروع.

- **المرحلة الثالثة : مرحلة الإنضمام للحاضنة وبداية المشروع .**

بحيث في هذه المرحلة يتم الإتفاق مع المشروع ويتم تخصيص مكان مناسب طبقا لخطته .

- **المرحلة الرابعة : مرحلة نمو وتطوير المشروع .**

بحيث يتم في هذه المرحلة متابعة أداء المؤسسات التي تشتغل داخل الحاصنة ومساندتها على تحقيق نسب عالية من خلال المساعدات والإستشارات من الأجهزة الفنية بالإضافة إلى المشاركة في الندوات وورش العمل التي تتم داخل الحاضنة .

- **المرحلة الخامسة : مرحلة التخرج من الحاضنة .**

تعتبر المرحلة الأخيرة بالنسبة للمشروعات داخل الحاضنة وعادة ما تتراوح مابين سنتين إلى ثلاث سنوات من قبول الحاضنة وهذا طبقا لمعايير محددة للتخرج ، فمن المتوقع أن يكون المشروع قد حقق قدرًا كافيًا من النجاح والنمو وأصبح قادرًا على بدء نشاطه خارج الحاضنة .[1]

[1]– الشريف ريحان وريم بونوالة ، المرجع نفسه ، ص 7.

الفرع الثاني: الخدمات التي تقدمها حاضنات الأعمال لأصحاب المشاريع.

تحقق حاضنات الأعمال بأنواعها عدة أدوار من خلال أنها وسيلة دعم للمقاولات الجديدة، حيث أنها حققت نجاحا كبيرا في رفع نسبة فوز هذه المقاولات، ومن بين الخدمات التي تقدمها الحاضنات لأصحاب المشاريع هي:

أولاً: توفير المكاتب المجهزة والمدعمة بمرافق موحدة وخدمات مساهمة: ويتم ذلك بعقود تتناسب مع المشاريع المقاولاتية كصنف الاستخدام والمساحة ومدة الإيجار، كذلك كراء المكاتب المجهزة لتوفير الخدمات المكتبية الأساسية وتقديم الاتصالات الضرورية، إلى جانب منح المرافق الموحدة مثل غرف الاجتماعات والغرف المجهزة للعرض مع توفير الخدمات المساهمة مثل التنظيف والأمن وتقديم أدوات التنزيل والتحميل والنقل ومناطق للتخزين المؤقت وأماكن الاستلام والشحن لتلبية حاجيات المنشأة الصغيرة التابعة لها مقابل مبالغ مالية صغيرة نسبيا.[1]

ثانيًا: سهولة الوصول إلى مصادر التمويل: وهذا بإمكان حاضنات الأعمال معاونة المشاريع المقاولاتية المنتمية لها في انجاز تصاميم العمل اللازمة للاتصال بالراغبين في الاستثمار في هذه المنشآت وهي في طور النمو[2]، كما يمكن لهذه الحاضنات إنشاء ندوات للاستثمار تجذب من خلاله الجهات المحتمل استثمارها في هذه المشاريع وهذا

---

[1]. مغاري عبد الرحمان و بوكساني رشيد، المرجع نفسه، ص10.

[2] . شقرون محمد،" **دور المقاولاتية في ترقية المشاريع الصغيرة المنتجة. دراسة ميدانية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية سيدي بلعباس .**"، شهادة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص الإبداع والمقاولاتية ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان الجزائر، 2014 / 2015، ص 76.

لمساندتها وطرح جميع أعمالها من أجل كسب الكثير من المستثمرين ورجال الأعمال لزيادة دعمهم وتمويلهم.

ثالثًا: توفير الخدمات القانونية: تستلزم المشاريع المقاولاتية المنتمية للحاضنات إلى خدمات قانونية متصلة بأمور كثيرة مثل إنشائها وتسجيلها وكتابة عقود التراخيص، وما يتعلق منها بحماية الملكية الفكرية وبراءات الاختراع، بحيث يعتبر هذا الدعم أساسي لهذا النوع من المؤسسات، فعلى الحاضنة القيام بتخفيض التكلفة المرتفعة المتصلة بتقديم هذه الخدمات إلى المشاريع المنتمية إليها وذلك بتوحيد موردي هذه الخدمات والإتفاق معهم لتقديم هذه الخدمات بصفة دائمة وجماعية[1].

رابعًا: توفير الخدمات الإدارية والفنية: تقوم حاضنات الأعمال إنشاء مجالس إستشارية من الخبراء ورجال الأعمال والباحثين ، إذ تقوم هذه المجالس بمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووضع تصاميم العمل والدراسات المتعلقة بالتمويل والإنتاج والتسويق والترويج والحماية الفكرية ، كما تقوم حاضنات الأعمال بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا بالتنسيق مع الحكومات والمنظمات لتوفير مجموعة متكاملة من البرامج التدريبية والندوات ومصانع العمل، ومن الخدمات الإدارية والفنية التي تمنحها الحاضنة هي توفير التكاليف الإجمالية للمؤسسات لإستقبال الزبائن، وكذلك مختلف الأدوات اللازمة للعمل الإداري كالحاسوب والفاكس والتليفون وصندوق البريد وتسهيل الإتصال مع شبكة المعلومات الدولية.

[1]– أراشيش سارة ، المرجع نفسه ، ص41.

الفرع الثالث: عوامل نجاح وأسباب فشل حاضنات الأعمال.

تتفق الدراسات التي أجريت لتقييم عدد من برامج الحاضنات في مختلف دول العالم على تحديد عوامل نجاح وأسباب فشل حاضنات الأعمال وهي كما يلي :

أولاً: عوامل نجاح حاضنات الأعمال.

يكمن نجاح حاضنات الأعمال في بلوغ الأهداف المرجوة منها بالاعتماد على عدة عوامل من بينها:

1_ مستشار أو مدير الحاضنة: يساهم في خلق المناخ الملائم والإيجابي للمؤسسات المحتضنة و يحقق مدير الحاضنة دورا كبيرا في نجاحها، إذ من الواجب أن تتوفر فيه بعض مهارات الإدارة والتسويق والمحاسبة ، فالمدير قبل كل شيء يحتاج إلى القدرة العلمية للعمل مع المكلفين بالمشروعات وتحليل نقاط القوة والضعف في كل مؤسسة ويكتشف المشاكل قبل أن تحدث[1].

2_ الإنتقاء الجيد للمؤسسات الحاضنة: حيث تقوم الحاضنة بوضع شروط للمؤسسات التي تنظم إليها، إذ تقوم الحاضنة بانتقاء المؤسسات التي تمتلك القدرة على النمو والازدهار والمتصلة بالأساليب المتقدمة لضمان عدم تقادم هذه الأساليب، مع توفير خطة عمل توضيحية ومعينة تتضمن الفكرة أو الاختراع الجديد الذي تتقدم به المؤسسة.

[1] – هراندي ياسين، **طرق تمويل حاضنات الأعمال**، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي تخصص بنوك وأسواق مالية، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد إبن باديس، مستغانم، 2016/2015، ص 16.

3_ دعم المجتمع: على حاضنات الأعمال أن تكتسب الدعم المعنوي والعلاقات التجارية للسكان الإقليميين المتواجدين بمكان تواجد الحاضنة، فالدعم قد يخرج من المحافظة أو من الجامعات أو من الشركات الكبيرة.[1]

4_إمكانية الحصول على التمويل: على الحاضنة أن تقوم بضم المعلومات عن مختلف المصادر التمويل البنكي أو المؤسسي وأهم المستثمرين بحيث تكون دائرة وصل بين المؤسسات المحتضنة والممولين.[2]

5_ خلق فرص للنجاح: يعتبر عنصرا جوهريا في تطوير الحاضنة، فهو يساهم بشكل كبير في اندماج الحاضنة في المجتمع والحصول على المشاريع الصغيرة ومصداقيتها، وهذا من خلال:

_ وجود مبنى جديد أو مجدد.

_ وجود صلة قوية بين الحاضنة والمؤسسات المحلية الرئيسية، وارتباط قوي بالصحافة.

_ وجود مشاريع جيدة للانضمام بالحاضنة.

6_ أهمية وضع أسس لشبكة من الخبرة والمعرفة حول الحاضنة: بحيث أن عملية ارتباط الحاضنة ومشاريعها بعدد من الخبراء تعتبر من أهم أسباب نجاح الحاضنة في منح الخدمات الملائمة بالأسلوب والطريقة التي تناسب كل مشروع داخل الحاضنة.

---

[1]– علي قابوسة، **دور حاضنات الأعمال في تنمية المؤسسات الصغيرة والكبيرة**، مجلة البحوث والدراسات، العدد 14، 2012، ص 190 / 191.

[2]– علي قابوسة ، المرجع نفسه ، ص191.

ثانيًا: أسباب فشل حاضنات الأعمال

بالرغم من الدور الفعال الذي تلعبه حاضنات الأعمال إلا أنه تتواجد الكثير من القيود التي تعيق فعاليتها ومن بين هذه المعوقات مايلي:[1]

_ قد يتزايد حجم طموح المؤسسات المحتضنة ولكن قدرات الحاضنة المالية والبشرية تكون محدودة.

_ إستناد المؤسسات المحتضنة على الحاضنات في مختلف المجالات.

_ الفرق بين أهداف المؤسسة المحتضنة وأهداف الحاضنة فيما يتصل بدرجة الخطورة التي تتولاه الحاضنة عند منحها المساعدات المالية.

_ عدم وفرة النصوص التشريعية والقانونية الميسرة لنشاط الابتكار والاختراع.

_ ضعف حجم العلاقة بين الجامعة و الشركة الصناعية.

_ إفتقار الكفاءة العلمية والتكنولوجية التأهيل العالي.

_ هجرة الأدمغة نحو الخارج.

_ عدم مساهمة القطاع الخاص في عمليات التمويل بشكل فعال.

[1]– هرا ندي ياسين، المرجع نفسه ، ص 17.

ومن أسباب تأخر إنطلاق مشاريع حاضنات الأعمال في الجزائر هي الظروف الإقتصادية والإجتماعية التي مرت بها الجزائر في السنوات القادمة ومن بين هذه العوامل مايلي:

– تأخر صدور القوانين والمراسيم المنظمة لنشاط حاضنات المؤسسات حيث كان صدور أولى المراسيم سنة 2003.

– غموض المفاهيم المتعلقة بحاضنات الأعمال خصوصا في إطارها القانوني ، حيث أن المشرع الجزائري جعل الحاضنة نوعا من أنواع مشاتل المؤسسات التي تختص في القطاع الخدماتي.

– العقبات والعراقيل البيروقراطية التي تعاني منها الإدارات والهيئات العمومية في الجزائر[1].

_ نقص الإعلام: أي عدم معرفة أرباب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوجود الحاضنات وما تمنحه من دعم لها.

[1]– ريحان الشريف وهوام لمياء ، " **دور حاضنات الأعمال في التقنية في دعم و تنمية القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة– التجربة الجزائرية بين الواقع و المأمول–** " ، الملتقى الوطني حول استراتجيةِ التنظيم و مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 19 دسيمبر2013 ص 14.

ملخص الفصل:

من خلال هذا الفصل المتعلق بالإطار لمفاهيمي لحاضنات الأعمال نجد أن المفهوم الشامل لحاضنات الأعمال صالح لكل زمان ومكان، ولحاضنات الأعمال أهمية كبيرة خاصة في تشجيع ريادة الأعمال وخلق أجيال جديدة من أرباب الأعمال، ويرتكز دور حاضنات الأعمال في تقديم الدعم الكامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تحويل الأفكار إلى مشروعات قابلة للتنفيذ والمتابعة للمشروعات حتى النضج والخروج من الحاضنة .

الفصل الثاني : دور حاضنات الأعمال في مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الفصل الثاني: دور حاضنات الأعمال في مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إن حاضنات الأعمال ثلة متكاملة من التسهيلات والخدمات وآليات مساعدة واستشارات توفرها لدعم المؤسسات المتوسطة والصغيرة من أجل أعباء مرحلة الانطلاق ، وعليه قمنا بتقسيم هذا الفصل الإطار التطبيقي لدور حاضنات الأعمال إلى مبحثين المبحث الأول حاضنات الأعمال ودورها في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المطلب الأول وفي المطلب الثاني تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي المطلب الثالث دور حاضنات الأعمال في الريادية والإبداع وبناء القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وفي المبحث الثاني تناولنا بعض التجارب الناجحة في مجال حاضنات الأعمال، ففي المطلب الأول تجارب غربية وفي المطلب الثاني تجارب عربية .

المبحث الأول: حاضنات الأعمال ودورها في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

لحاضنات الأعمال دور مهم في تصعيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسنعمل على تبيان هذا الدور في الجزائر مع ذكر أهم القوانين التي تؤطر هذا المجال بحيث تناولنا في المطلب الأول ماهية حاضنات الأعمال وفي المطلب الثاني تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة في جميع دول العالم لما لها من دور كبير في التنمية، منة خلال ما تملكه من فعالية وسرعة في التأقلم مع متغيرات المحيط الاقتصادي، ولهذا لم تعمل الحكومات في تقديم ما في وسعها من مساعدات وحوافز مبنية على استراتيجيات محددة بعيدة المدى في خدمة هذا القطاع، لإدراك دورها الكبير في تعزيز الأداء الاقتصادي للدولة.

الفرع الأول : مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يعتبر مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جوهر الإختلاف بين إقتصاديات الدول فإنه من المؤكد لايمكن الوصول إلى تعريف فقهي موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، فهي تختلف من دولة إلى أخرى ومن قطاع على أخر ، وعليه فإن أحكام القانون رقم 17-02 وردت بالتعديل الدستوري لسنة 2016 الذي يعزز مبدأ حرية التجارة والإستثمار ، وقد إعتبرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الشريك الفاعل في مجال النشاط الإقتصادي [1].

[1] – أ. صبايحي ربيعة ، **مداخلة في الأحكام الخاصة بتعزيز مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل القانون رقم 17-02** ، الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مستجدات القانون الجزائري ، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة مولود معمري تيزي وزو الجزائر ، 28 نوفمبر 2019، ص 52.

الفرع الثاني : تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التشريع الجزائري :[1]

جاء في المادة 5 من القانون رقم 17–02 الصادر في 10جانفي 2017 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و الذي إعتمدت فيه الجزائر على معياري عدد العمال و رقم الأعمال ، حيث تعرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات :

– تشغل من 1 إلى 250 شخص .

– لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار .

– تستوفي معايير الاستقلالية ، المادة 5 من القانون02/17 المؤرخ في 10 جانفي 2017 صفحة 5– 6 في حين القانون01–18 الصادر في 12 –12 –2012 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

[1]- Trif yamina,Ataouat Selma, **The Role of Support and Escort Bodies in Establishing and Developing Small and Medium Enterprise**s: **The Algerian Experience is a Model** , Journal of Management , Organisations and Strategy ,University of Kasdi Merbah _ Ouargla Algeria , Vol.4 No.1 , year 2022 ، p 62-63.

الفرع الثالث: مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:[1]

مرت الجزائر بأربعة مراحل أساسية منذ الاستقلال وتتمثل فيما يلي:

– المرحلة الأولى : مرحلة تهميش القطاع الخاص 1962 –1982 :

لقد كانت حوالي 98% من منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مدعومة للمستوطنين الفرنسيين قبل الاستقلال و كانت تلك التي ترجع إلى الجزائريين محدودة على المستوى العددي و على المستوى الاقتصادي من حيث مشاركتها في العمالة و القيمة المضافة و بعد الاستقلال مباشرة و نتيجة للهجرة الجماعية للفرنسيين جعل معظم تلك المؤسسات راكدة عن الحركة الاقتصادية ، و في ضل تبني الخيار الاشتراكي و إعطاء القطاع العام الدور الأساسي على حساب القطاع الخاص و اعتماد سياسات الصناعات المصنعة و ما يرتبط بها من مؤسسات كبرى مساندة في القطاعات الاقتصادية ، تميز الاقتصاد الوطني في هذه المرحلة بالاقتصاد المخطط ذو النهج الاشتراكي ، و كان الاهتمام في ذلك الوقت بالمشاريع الثقيلة و المؤسسات كبيرة الحجم مثل: SONACOME ,SONELEC, SN.METAL و لم تأخذ المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيزا من الاهتمام لدى الدولة ، و كان القطاع الخاص الراعي الرسمي للمؤسسات العائلية ذات الملكية الخاصة أو الحرفية منها ، فقد شهدت هذه المرحلة ضعفا كبيرا لمنظومة المؤسسة الصغيرة و المتوسطة التابعة للقطاع العام و محدودية المؤسسات المملوكة للقطاع الخاص ، و قد جعل ثغرات عدم تطورها واضح من خلال هذه الفترة التي رأت عدت محاولات لتطبيق السياسات الإشتراكية في الجزائر .

[1]– وليد بولغب، **التجربة الجزائرية في إنشاء ، دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة سطيف 1، العدد الخامس، 30 سبتمبر 2018، ص 370.

_ المرحلة الثانية: وضع إطار تشريعي وتنظيمي للاستثمار الوطني الخاص 1982_1988.

تميزت بانخفاض مداخيل الدولة وذلك نتيجة انخفاض أسعار المحروقات في السوق العالمي وخاصة سنة 1986 وكان لذلك أثر كبير على الاستثمارات التي يديرها القطاع العام و التي كانت تمول من خزينة الدولة، وتتمثل هذه المرحلة في صدور القانون رقم 11-82 المؤرخ في 21 اوت 1982 القانون المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني،والذي يهدف الى تحديد الأدوار المنوطة بالاستثمارات الاقتصادية للقطاع الخاص الوطني وكذا اطار ممارسة الاعمال الناجمة عنها ومجالها وشروطها.

وأقامت السلطات في النظر من جديد في السياسة الاقتصادية المطبقة، وفي هذا المجال عرف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اهتماما نسبيا بجعله قطبا محركا وحيويا بإمكانه المساهمة بصفة فعالة بتنفيذ وتحقيق أولويات واهداف التوجهات السياسية الاقتصادية الجديدة[1].

-المرحلة الثالثة: الإصلاحات الاقتصادية من 1988-2000.

إن اعتماد النهج الاشتراكي لمدة طويلة من الزمن والذي كان يشجع القطاع العام على الخاص لم يؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية ، لذا ارتأت الجزائر بداية من سنة 1988 تحولا جذريا بسبب انخفاض أسعار البترول سنة 1986 في ظل اعتماد الاقتصاد الجزائري بنسبة كبيرة على المحروقات ومع تراكم الأزمة جعل من الجزائر تبني خيار اقتصاد السوق كبديل للنهج الاشتراكي المتبع وقد أصدرت جملة من القوانين أهمها: قانون الاستثمار 1993

[1]- وليد بولغب، المرجع نفسه ، ص 370.

المرسوم التشريعي رقم 12 –93 المؤرخ بتاريخ 5 أكتوبر 1993، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقانون المنافسة المادة 37 من دستور 1996 .

–المرحلة الرابعة: تشجيع الإستثمار الخاص وتطويره بعد 2001.

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم عوامل نجاح الدول المتقدمة، إلا ان الخيارات الاقتصادية التي حددتها السياسات التنموية السالفة التي حفزت إنجاز المركبات الاقتصادية الكبرى والاستثمارات الضخمة لم تقدم للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة الأهمية والمكانة التي تستحقها الأمر الذي قلل من مدى نجاعتها وفعاليتها في المحيط الاقتصادي الوطني، غير انه بعد تطبيق الإصلاحات الاقتصادية جعل هذا القطاع يسترجع مكانته في الاقتصاد الوطني وتتمثل هذه الإصلاحات أساسا في " القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القانون رقم 01–18 الصادر في 12 ديسمبر 2001 " وهو يعطي الشرعية الإستراتيجية المتبعة لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث حددت أحكامه المفهوم الدقيق للمؤسسات وعلى أصله يتم دعم هذه المؤسسات و ترقيتها من قبل السلطات العمومية عن طريق اتخاذ عدة تدابير أهمها[1]:

تحسين جودة المعلومات الصناعية التجارية الاقتصادية والمهنية التابعة للقطاع، وتشجيع بروز مؤسسات جديدة والحث على تنافسيتها والمساعدة على تعديل آرائها بتقديم المناخ الإستثماري الملائم ومساعدة المؤسسات بتكوين الموارد البشرية اللازمة، وتشجيع روح المقاولة والإبداع فيها ومعالجة ملفات تمويلها، وتسويق وتصدير السلع والخدمات التي تتبعها المؤسسات بترقية نوعية منتجاتها لتحسين معايير الإنتاج الدولي.

[1]– وليد بولغب، المرجع نفسه ، ص 371.

المطلب الثاني: تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

للمؤسسات المتوسطة والصغيرة العديد من التصنيفات وهذا حسب الهدف الذي تسعى إليه، سنتطرق إلى خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثم الإشارة إلى أهمية وأهداف والدور الذي تلعبه هذه المؤسسات .

الفرع الأول : خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :[1]

تتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جملة من الخصائص أهمها:

- الجمع بين الإدارة والملكية، أي أن صاحب المشروع هو نفسه مدير المشروع.

- يغلب على أنشطتها طابع الفردية في مجال الإدارة، التخطيط والتسويق.

- تتميز بهيكل تنظيمي بسيط نظرا لأنها تدار في الغالب من طرف شخص واحد.

- التكنولوجيا المستخدمة تكون بسيطة نظرا لضعف القدرة المالية لمالك المشروع الصغير.

- تمتاز بالمرونة والقدرة على التكيف مع تغيرات السوق ومواجهة الصعوبات في أوقات الأزمات والسرعة في التحول من ظلط إنتاجي إلى آخر.

[1]- عياش زوبير وبوداب سهام، **أهمية حاضنات الأعمال التقنية في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي الجزائر، المجلد 12/ ،العدد 01 ، 30ديسمبر 2019، ص 124.

الفرع الثاني : دور وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:[1]

- قدرة هذه المؤسسات على الاستفادة من المواد الخام المتوافرة ومنتجات الصناعات الأخرى لإنتاج سلع تامة الصنع تساهم في تلبية احتياجات وأذواق المستهلكين.
- تتسم المؤسسات الصناعية والحرفية الصغيرة بسهولة التأسيس نظرا لعدم حاجتها إلى رأس مال كبير أو تكنولوجيا متطورة إضافة إلى قدرتها على الإنتاج والعمل في مجالات التنمية الصناعية المختلفة.
- قدرة هذه المؤسسات على التكيف مع الأوضاع والظروف المحلية التي قد لا تتوافر فيها في بعض الأحيان على مرافق متطورة البنية الأساسية مما يقلل الثقل على ميزانية الدولة.
- تتخصص بعض هذه المؤسسات في الأنشطة أو العمليات الإنتاجية أو الخدمية التي قد تحجم عن القيام بها المؤسسات الكبيرة العاملة في نفس النشاط.
- إن سرعة التطور التكنولوجي أدى إلى زيادة معدل تحول التقنية الإنتاجية المستعملة في الكثير من الصناعات حيث أصبح من الضروري العمل على إقامة مصانع أصغر حجما وأقل تكلفة استثمارية على أن يركز كل مصنع في انتاج عدد قليل من البضائع الدقيقة أوالتي تتطلبها صناعات معينة.
- أن توسع طريقة الإنتاج على دفعات لمواجهة طلبيات صغيرة من سلع أو خدمات معيّنة مما ساهم في انتشار هذه المؤسسات الصغيرة لتقوم بأداء هذه الأعمال، مما جعلها أكثر قدرة على التجاوب السريع لمتطلبات المستهلكين.

[1]- عياش الزبير وبوداب سهام، المرجع نفسه، ص 124/ 125.

الفرع الثالث: أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:[1]

يرمي انشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة إلى تحقيق العديد من الأهداف نجد منها:

– تعزيز روح المبادرة الفردية والجماعية، باستعمال أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل وكذا احياء أنشطة ثم التخلي عنها لأجل أي من الأسباب.

– استحداث فرص عمل جديدة بصورة مباشرة وهذا لمستخدمي المؤسسات أو بشكل غير مباشر باستعمالهم لأشخاص آخرين.

– إعادة إدماج المحررين من مناصب عملهم بسبب الإفلاس لبعض المؤسسات العمومية.

– استعادة كل حلقات الإنتاج غير المربحة وغير الهامة التي تخلصت منها المؤسسات الكبرى من أجل إعادة تركيز طاقاتها على النشاط الأصلي.

– يمكن أن تعمل أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النائية.

– يمكن أن تكون همزة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة والمتفاعلة معها.

– تمكين فئات كثيرة من المجتمع التي تملك الأفكار الاستثمارية الجيدة ولكنها لا تملك القدرة المالية والإدارية على تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية.

– تشكل إحدى مصادر الدخل بالنسبة لمستحدثيها ومستخدميه.

[1]– عياش الزبير وبوداب سهام، المرجع نفسه ، ص 125.

المطلب الثالث: دور حاضنات الأعمال في الريادية والإبداع وبناء القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تلعب حاضنات الأعمال دورا فعالا في الريادية والإبداع وبناء القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إقامة مشروعات صغيرة ناجحة وبث روح الريادة لدى أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تناولنا في الفرع الأول دور حاضنات الأعمال في الريادية والإبداع، وفي الفرع الثاني دور حاضنات الأعمال في بناء القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرع الأول: دور حاضنات الأعمال في الريادية والإبداع.

تهتم الحاضنات عادة في عدة قطاعات متعددة، حيث تعمل على تطوير الأفكار الإبداعية وتحويلها من مجرد أبحاث إلى مرحلة التنفيذ عن طريق مساعدة أصحابها على إقامة مشروعات ناجحة.[1]

وحاضنات الأعمال تسعى إلى خلق يوم ملائم لتطوير قدرات المبتكرين والمبدعين وأصحاب المهارات الخاصة لمؤسسي وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث نجدها تعمل من خلال هذا المسعى على[2]:

---

[1]– فاطمة الزهراء مهديد، عامر حبيبة ، **دور حاضنات الأعمال في دعم الابداع والابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**– دراسة حالة مشتلة ولاية برج بوعريريج– ، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة ، ولاية برج بوعريريج، الجزائر، العدد الثالث ، سبتمبر 2016، ص55.

[2]– شريف غياط ومحمد بوقموم، **حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في تطوير الإبداع والإبتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة– حالة الجزائر** – ، أبحاث إقتصادية وإدارية ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر، العدد السادس، 2009، ص61.

– تأييد وتشجيع روح الإبداع والابتكار وروح المبادرة، إن التغيير التكنولوجي لا يختص على إدخال طرق إنتاج حديثة أو منتجات جديدة فقط، إنما التطور التكنولوجي يمكن أن يكون من خلال مجموعة من التحسينات والإضافات الصغيرة أو الكبيرة في المنتج أو الخدمة الحالية، ومنه فإن حاضنة الأعمال تسعى إلى تطوير القدرة على التخيّل والإبداع لدى أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسّطة،وهذا من خلال تشكيلة من المناهج التعليمية المعتمدة على التعرف ودراسة التجارب العملية المؤدية إلى تطوير أو ابتكار شيء ما.

– تعزيز روح الريادة عند أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبث وغرس حب العمل الحر لديهم عن طريق تحسين المواهب الإدارية وتحضيرهم لتبني الأفكار الجديدة والاستعداد للمخاطرة، وبالتالي إحداث مؤسسات متطورة تستطيع بلورة وفهم أوسع لطرق وأساليب التنافس في السوق العالمي.

– حماية براءات الاختراع وحقوق الملكية الفكرية باعتبارهما من العمليات الجوهرية التي تساند المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتسبة إليها في تطوير منتجاتها ساعية للحصول على التمويل اللازم لها خلال مراحلها الأولى.

– تقوم الحاضنات بدور الوسيط بين المؤسسات المنتمية لها والجهات التي تقدم الخدمات القانونية ذات العلاقة، وعادت ما تقوم الحاضنات بدور فعال في مساعدة هذه المؤسسات وأصحابها بالنصح والتوجيه وكذا المشاركة في إعداد النماذج واتخاذ الإجراءات المرتبطة بتسجيل براءات الاختراع[1].

[1]– شريف غياط ومحمد بوقموم، المرجع نفسه ، ص 62 .

– تنظيم وإنجاح المعارض والندوات وتقديم الدعم الفني لجذب انتباه الممولين تمهيدا لتواصلهم مع المؤسسات المنتسبة لهذه الحاضنات وبناء شبكات التواصل للوقوف على ما يستجد أولا بأول والمشاركة في الخبرات والعمل على التكامل، وعدم الازدواجية، وتقليل التكاليف لمساعدة المؤسسات الجديدة، وذلك بربطها ببعضها البعض عن طريق شبكات الإتصالات.

الفرع الثاني: دور حاضنات الأعمال في بناء القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لحاضنات الأعمال دور مهم في تنمية القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال احتضان ورعاية ذوي الأفكار الإبداعية والمشروعات ذات النمو المبهر، وتقديم خدمات رئيسية مشتركة لرعاية المبادرين وتسهيل إقامة المشروعات على مبادئ ومعايير متطورة، من خلال توفير الموارد المالية المناسبة لطبيعة هذه المؤسسات وتقديم الدعم المالي والاستشارات الفنية المتخصصة والمساعدات التسويقية مع رسم صور ذهنية للنجاح وبيئة أعمال مساعدة داخل الحاضنة بالقدر الذي تؤسس فيه شبكة من الخبرة والمعرفة حول الحاضنة.[1]

ولتفعيل دور الحاضنات في تنمية القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ينبغي[2]:

[1]– التيقاوي العربي، **مداخلة بعنوان دور حاضنات الأعمال في بناء القدرات التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**– كنموذج للمقاولاتية – من وجهة نظر العاملين، ملتقى حول حاضنات الأعمال، جامعة العقيد أحمد دراية أدرار، الجزائر، 2010، ص 15.

[2]– مصطفى يوسف كافي، المرجع نفسه ، ص 190/189.

_ توفير الكثير من الاستراتيجيات المتطورة والأفراد القادرين على احتضان الأفكار والتخطيط بعيد المدى.

_ التركيز على إحتضان المؤسسات الجديدة والمؤسسات في مرحله النمو.

_ التأكد من نقائص تلك المؤسسات لبرنامج الاحتضان ومدى ملائمة هذه الاحتياجات للخدمات والبنية الأساسية للحاضنة.

_ إستخدام المساحة الكلّية للحاضنة لخدمة المؤسّسات الملتحقة.

_ التقييم الدائم لبرنامج الحاضنات ثم ضمان التطوير المستمر وحسن الأداء.

_ الإستعانة ببيوت الخبرة العالمية المتخصصة لتسويق خدمات تلك المؤسسات.

_ إختزال الإجراءات الحكومية والروتينية من خلال شبكة المعلومات والاتصالات المتخصصة والاستفادة المثلى من برامج الحكومة والمؤسسات الكبيرة من خلال :

_ توفير التوافق بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقديم مستلزمات الإنتاج وتنويعها.

_ خلق مناصب تدريبية و توعوّية لتخريج دفعات من العمالة الماهرة والكفاءات الإدارية التنظيمية الملائمة، مع إعطاء قاعدة بيانات مناسبة[1].

_ الإطلاع على الأفكار الجديدة والمتطورة للمؤسسات ومراعاة عدم تكرارها بالقدر الذي ينعكس سلبا على إنتاجيتها.

[1]– التيقاوي العربي، المرجع نفسه، ص 16.

_إعطاء تسهيلات بنكية للمؤسسات المحتضنة.

_تحفيز المؤسسات المبدعة بالحاضنة والاستعانة بمراكز الفحص والجودة لتقديم منتجات ملائمة لظروف الطلب العالمي.

_تبني حاضنات الأعمال الأسلوب الحديث في تطوير القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الحاضنات التكنولوجية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات التخصصات التي تعتمد على المهارة الحرفية المتميزة عالميا وربط حاضنات الأعمال وخاصة التكنولوجية بالمؤسسات العلمية ومراكز البحث العالمي بما يحمل قدرات التنافسية أكثر لهذه المؤسسات.

الفرع الثالث : العقبات التي تواجه المؤسّسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر العديد من العقبات، أهمّها[1]:

– غياب الارتباط والتكافل بين المؤسّسات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة بسبب انعدام المعلومة وضعف تدفقها.

– عقبات تتعلق بإجراءات كانت تتسبب في العديد من المشاكل كعدم الفصل بين الملكية والإدارة، وعدم ارتباط السلطة بالمسؤولية.

[1]– أوصيف لخضر، **مداخلة بعنوان ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME-PMI) كأداة للحد من معدلات البطالة في الجزائر**، ملتقى حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر، 2011، ص 10.

– عدم اكتساب صاحب المشروع التجربة والمستوى الكافي لإدارة المشروع، بالإضافة إلى انعدام روح المبادرة الفردية.

– رفض البنوك عملية تقديم القروض لانعدام الضمانات.

– الضرائب والرسوم التي حالت دون تحقيق أرباح هامة تساهم في تنمية هذه المؤسسات.

المبحث الثاني: تجارب ناجحة في مجال حاضنات الأعمال.

أصبحت حاضنات الأعمال منتشرة عالميا وقد أثبتت فاعليتها على مدار التاريخ، فكان لا بد لنا من استعراض لبعض تجارب هذه الدول وأهم هذه الدول التي سنتحدّث عنها: الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، الصين، ماليزيا على الترتيب:

المطلب الأول: تجارب غربية.

الفرع الأول: تجربة الولايات المتحدة الأمريكية.

إن تجربة الولايات المتحدة واحدة من أقدم التجارب في ميدان حاضنات الأعمال[1]، حيث نجد أن مفهوم حاضنات الأعمال نشأ وتطور بشكل أساسي في الولايات المتحدة، غير أن الانتشار الواسع لمفهوم الحاضنات كان بداية من عام 1984 حيث قامت الهيئة الأمريكية للمشروعات الصغيرة بالاهتمام ببرامج إقامة الحاضنات وتكثير أعدادها، حيث لم تتوفّر حينئذ سوى حوالي 20 حاضنة، ثم إزداد عددها بشكل كبير عند تأسيس الجمعية الأمريكية لحاضنات الأعمال في عام 1985 وفي نهاية عام 1999 وصل عدد الحاضنات في

[1]– أراشيش سارة ، المرجع نفسه ، ص 61.

الولايات المتحدة حوالي 800 حاضنة. أما توزيعها الجغرافي فهي تتوزع في العديد من المناطق الجغرافية منها: بنسلفانيا، جورجيا، شيكاغو ،كاليفورنيا،نيويورك، فيلادلفيا وغيرها من المناطق.

_ 45%من الحاضنات تقع في المدن الكبرى.

_ 19 % من الحاضنات تقع في المناطق الحضرية.

_ 36 %من الحاضنات تقع في المناطق الريفية.[1]

ولمصادر تمويلها "يبلغ عدد الحاضنات الممولة من الحكومة"، "حاضنات لا تهدف إلى الربح "، حوالي 51 %من مجمل الحاضنات، من بينها 20% تمولها المؤسسات التعليمية الحكومية، وهي حاضنات هدفها تنشيط التنمية الاقتصادية في المجتمعات المحيطة. بينما تمثل الحاضنات التي يتولى إقامتها وتمويلها جهات معيّنة أو مستثمرون أو شركات صناعية حوالي 8 %من حاضنات الأعمال في أمريكا، وتعتبر نسبة 16 % من مجموع حاضنات الأعمال بالولايات المتحدة الأمريكية من النوع المشترك،يتعاون في تمويلها المنظمات غير الحكومية والجهات الخاصة، وفي أغلب هذه الحاضنات يكون التمويل وإقامة الحاضنات إلى الجهات الحكومية بينما يقوم القطاع الخاص بتوفير الاستشارات والخبرات، بالإضافة إلى تمويل المشروعات.

كما أن 5% من الحاضنات تدعمها بعض الهيئات الخاصة مثل مجموعة الكنائس الأمريكية، أو جمعيات فنية، أو الغرف التجارية، فهي حاضنات هدفها تنمية بعض

[1]– مصطفى يوسف كافي، المرجع نفسه، ص 257.

المشروعات أو الصناعات التقليدية المتخصصة، أو خلق فرص عمل لفئات اجتماعية محددة.

ومن الأمثلة على الحاضنات التقنية الأمريكية:

-**حاضنة أوستن للتكنولوجيا:** أقيمت هذه الحاضنة في عام 1989 وارتبطت ارتباطا وثيقا بجامعة أوستن وجامعة تكساس ووكالة ناسا للفضاء، وتقترح الحاضنة عدة إعانات منها مساحة 75 ألف قدم مربع، استشارات إدارية، برامج تدريبية، إمكانية التوصل لشبكة تمويلية 65 % منها مكونة من أفراد بالقطاع الخاص، وغالبا ما يكون للحاضنة 30 شركة منتسبة في آن واحد وهناك سياسة تخرج رسمية (البقاء بالحاضنة 03 سنوات على الأكثر) مع استقبال من 10-15شركة جديدة سنويا، إن حاضنة أوستن منظمة لا تستقطب الربح ولكنها تقام على أساس تجاري وتمول ذاتياً، فنجد ميزانية الحاضنة 600 ألف دولار أمريكي يغطيها دخل الحاضنة من مبانيها و 50 ألف دولار من المعونات العامة[1].

-**حاضنة معهد زسلير الهندسي:** أسّست هذه الحاضنة بولاية نيويورك في أوائل الثمانينات وتتربّع على ثلاث بنايات تبلغ مساحتها (170ألف قدم مربع) داخل الحرم الجامعي، في البداية كانت ممولة بنسبة كبيرة من القطاع العام ومن سلطات المدينة والولاية، ويعمل بهذه الحاضنة 4 موظفين متفرغون، وتقوم هذه الحاضنة بتقديم النصح والتخطيط في مجال الأعمال وتوفير إمكانية استخدام خدمات الجامعة والاتصال بمتعلّميها، وتمثل هذه

[1]- زايدي عبد السلام،، زايدي أبو سفيان، مفتاح فاطمة، **مداخلة بعنوان حاضنات الأعمال التقنية ودورها في دعم ومرافقة المشاريع الناشئة**-عرض تجارب ماليزيا، الصين، فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية ، الملتقى الوطني حول استراتيجية التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر،19 دسيمبر2013، ص 32.

الحاضنة حلقة الوصل مع مراكز التكنولوجيا المحلية والفيدرالية ويأتي ذلك في المقام الأول للحاضنة،ويتمثل إيراد الحاضنة في إيراد الإيجارات، والخدمات الخاصة، والأعمال الاستشارية، حيازة حقوق الملكية،إضافة إلى التبرعات وإمدادات الجامعة، وقد أسّست هذه الحاضنة حوالي 100 شركة توفّر عائد سنوي يقدر بـ 100 مليون دولار وأكثر من 800 وظيفة.[1]

الفرع الثاني: التجربة الفرنسية .

تعتبر التجربة الفرنسية من أقدم التجارب في ميدان الحاضنات في دول الإتحاد الأوروبي والتي تعود إلى منتصف الثمانينيات، حيث أصبح عدد الحاضنات في فرنسا بحوالي 200 حاضنة تتقسّم على مختلف المدن الفرنسية،لقد تم حديثا 2001، إقامة مؤسسة مركزية لتنظيم نشاط هذه الحاضنات تسمى، الجمعية الفرنسية للحاضنات، " France Incubation".

عملت هذه الجمعية على وضع تصنيف جديد لعدة أنواع من التخصصات التكنولوجية التي يتم تبعا لها تقسيم المشروعات الجديدة وهي[2]:

-التكنولوجيا الحيوية: الصحة، الصناعات الغذائية، علوم الحياة.

-تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: الإنترنت، البرمجيات، علم الشبكات الاتصالات، الوسائط المتعددة.

-العلوم الإنسانية والاجتماعية: التعلم، الثقافة.

---

[1]- زايدي عبد السلام ، زايدي أبو سفيان ، مفتاح فاطمة ، المرجع نفسه ، ص 33.

[2]- سهيلة عيساني، **دور حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الصغيرة** – حالة حاضنة ولاية عنابة – مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي ، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي ، أم البواقي، 2013، ص84.

إضافة إلى التصنيف السابق، نجد تصنيفا آخر لحاضنات الأعمال حسب الجهة أو الهيئة التي تنتمي إليها، حيث نجد:

1- **حاضنات حكومية:** وهي الحاضنات المقامة داخل كليات الهندسة والمعاهد العلمية المختلفة INTEPITA- ESSEC ومراكز البحوث بالإضافة إلى الحاضنات التي ترتبط بالتنمية الاقتصادية للأقاليم، مثل حاضنة: Paris Innovation[1].

- **حاضنات تمتلكها الشركات الكبرى:** وهي حاضنات قامت مجموعات من الشركات الكبرى بإقامتها مثل شركة الاتصالات الفرنسية France Telecom التي أقامت " Invent Mobile" ، وشركة الكهرباء الفرنسية EDF التي أقامت حاضنة " Business Accelerator".

- **حاضنات قطاع خاص:** هي حاضنات استثمارية تهدف إلى الربح بدأت في إقامتها منذ منتصف التسعينيات شركات تمويلية وشركات رأس المال المشارك ورأس المال المخاطر ، وتمنح هذه الحاضنات الخدمات المالية خاصة في المشروعات ذات المخاطرة العالية ،ومن أمثلة هذه الحاضنات الخاصة حاضنة Talento التابعة لشركة KPM6.

وبالنسبة للحاضنات التكنولوجية فقد أطلقت فرنسا مشروع احتضان وتمويل المؤسسات في شهر مارس 1999 من قبل وزارتي البحث العلمي والاقتصاد، حيث حقق هذا المشروع إلى غاية 2003 عن النتائج التالية:

- إنشاء 30 حاضنة تكنولوجية.

- إحتضان 964 مشروع، تخرج منها 519 مؤسسة توظف حوالي 2025 عامل.

[1]- أراشيش سارة ، المرجع نفسه، ص 66.

ومن أبرز خصائص التجربة الفرنسية في مجال حاضنات الأعمال ما يلي[1]:

– كل الحاضنات الفرنسية تمنح خدماتها للمؤسسات الملتحقة بها وغير الملتحقة دون تمييز.

– يوجد عدد من مراكز الأعمال التي تلقب بالحاضنة وتمثل نمط للحاضنة المفتوحة، وتقع داخل مقر غرفة التجارة والصناعة.

– أغلب الحاضنات التكنولوجية تقدم الخدمات المالية ورؤوس الأموال لاحتضان الابتكارات والاختراعات.

–تقسم الحاضنات في أغلب المدن الفرنسية، بحيث تستند الإقامة داخلها إلى تعاقدات إيجاريه ذات قيمة منخفضة ولمدة لا تتعدى 23 شهرا

ومن أبرز وأشهر النماذج الناجحة لحاضنات الأعمال في فرنسا هي[2]:

_ حاضنة المؤسسات التكنولوجية Normandie incubation :

أنشأت هذه الحاضنة في جويلية 2000 بالتعاون مع Caen Basse- Normandie والمدرسة العليا للمهندسين ENSICAEN ومؤسسة GANIL لأبحاث الفيزياء، حيث بلغت ميزانية الحاضنة 500 ألف أورو سنويا.

تتكون الحاضنة من:

– مكتب إدارة.

[1]– رجم خالد و دادن عبد الغني، **مداخلة بعنوان عرض مفاهيم عامة حول حاضنات الأعمال وتجارب عالمية**، المؤتمر العلمي الدولي حول استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر، 2012، ص 9.

[2]– زايدي عبد السلام ، زايدي أبو سفيان ، مفتاح فاطمة ، المرجع نفسه ، ص 29/28.

- لجنة توجيه تقوم بالمصادقة على برامج الحاضنة.

- أعضاء الحاضنة ويتكونون من مدارس ومعاهد وشركات عاملة بالمنطقة.

تتوفر الحاضنة على عدة مواقع وتجهيزات تسمح باستقبال واحتضان أصحاب المشاريع، كما تقدم لهم العديد من خدمات الدعم والمرافقة وشبكة واسعة من العلاقات مع مختلف الهيئات العلمية والإدارية. ومنذ بداية الحاضنة في عام 2000 قامت باحتضان 24 مشروع توظف حوالي 40 شخصا، تخرج منها 8 مشاريع بنجاح، وبينما لاتزال المشاريع الأخرى في مرحلة الاحتضان.

-الحديقة التكنولوجية في مدينة ليل: EUROSANTE

أسّست الحديقة في سنة 1996 وتتربّع على العديد من التجهيزات والمواقع، كما تمتلك مركز طبي جامعي يعمل به أكثر من مؤسسة تعمل في ميادين: الصيدلة، إنتاج المعدات والتجهيزات الطبية، تقنيات الإعلام الآلي في المجال الطبي، توفر الحديقة 1000 منصب عمل في كل سنة، وتهدف الحديقة إلى مايلي:

- احتضان ومساندة المؤسسات العاملة في قطاع الصحة.
- تقدير نتائج البحث العلمي.
- تسهيل عملية نقل التكنولوجيا ونتائج الأبحاث في المجال الصحي.
- سحب المؤسسات الأجنبية للاستثمار في المنطقة.

الفرع الثالث: التجربة الصينية.

التجربة الصينية من التجارب الدولية الجديرة بالدراسة والتحليل إذ بنيت إستراتيجيتها على سياسة إعادة هيكلة الجامعات ومؤسسات البحث العلمي بهدف تحويل الاتجاهات العلمية والبحثية النظرية إلى تطبيقات في الصناعة والإقتصاد.

ولقد كان لرزنامة الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة العلوم والتكنولوجيا الصينية دور فعال في ذلك، حيث أصبحت تحتل المرتبة الثالثة على مستوى العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية و ألمانيا وهذا في عام 1998.[1]

وتشير الإحصائيات إلى أن هذا البرنامج قد أدى إلى إنشاء 54 حديقة تكنولوجية خلال التسعينيات، ونجح في إقامة 465 حاضنة (حتى أكتوبر 2002) جميعها تقريباً حاضنات تكنولوجية، مما حقق للصين المركز الثاني في العالم في عدد الحاضنات بعد الولايات المتحدة.

الشكل رقم(01): تطوّر عدد الحاضنات في الصين خلال الفترة (1987-2001).

[1]– رمضان السنوسي، عبد السلام بشير الدويبي، **حاضنات الأعمال والمشروعات الصغرى**، الطبعة الأولى ، المركز العربي لتنمية الموارد البشرية، بنغازي ليبيا، دار الكتب الوطنية ، 2003، ص146.

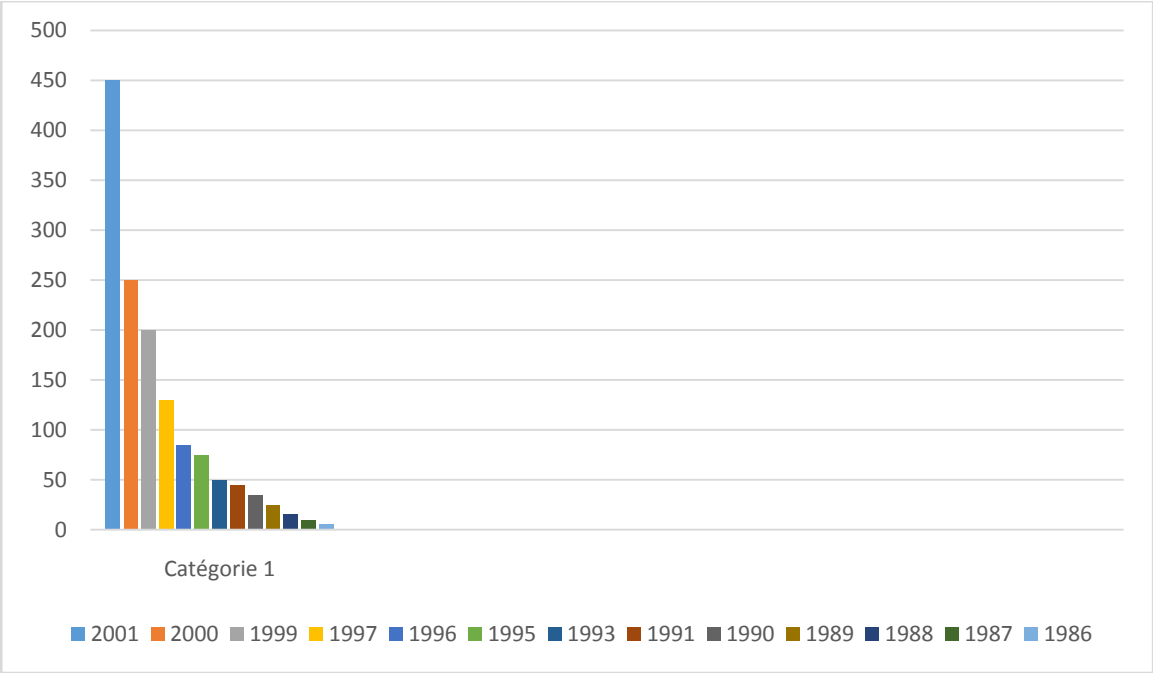

المصدر: عاطف الشبراوي:-**حاضنات الأعمال مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية**-المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، الرياض، المملكة السعودية،2003، ص81.

من ناحية أخرى تختلف السياسات التشجيعية التي تتبعها الصين من إقليم إلى آخر فمثلا معظم الشركات التصنيعية الموجودة داخل الحاضنات في مدينة بكين تكتفي بوجود الوحدات الإدارية لهذه الشركات بالحاضنة، بينما تحتفظ بوحدات التصنيع الخاصةبها في الغالب جنوب مدينة شنغهاي الصينية حيث العمالة أرخص.[1]

وتمتاز التجربة الصينية في حاضنات الأعمال بالخصائص التالية[2]:

[1]- زايدي عبد السلام ، زايدي أبو سفيان ، مفتاح فاطمة ، المرجع نفسه ، ص 34/33.

[2]- زايدي عبد السلام ، زايدي أبو سفيان ، مفتاح فاطمة ، المرجع نفسه ، ص 35/34.

-التخصص التكنولوجي:

يتبع برنامج الحاضنات الصيني مركزياً برنامج التطوير التكنولوجي المعروف باسم "Torch"، لذا فإن كل الحاضنات قد تمت دراسة فاعليّتها وتم اختيار مواقع إقامتها وكل تفاصيلها بشكل مركزي، كما درّب المدراء من خلال نفس البرنامج التدريبي في الحاضنات الدولية ببكينIBI، وتنقسم الحاضنات الصينية إلى: حاضنات تكنولوجية عامة (دون تخصص تكنولوجي)، حاضنات تكنولوجية متخصصة، وتقوم الحاضنات الدولية بجذب الشركات الكبيرة أو الصغيرة لإقامة المشروعات بالصين من خلال الأعمال الدولية، وبذلك يتم رفع مستوى الشركة إلى المستوى الدولي.

- الشكل القانوني:

لا تختلف نماذج الشكل القانوني للحاضنات الصينية عن بقية الدول الصناعية من حيث وجود النماذج الآتية:

- حاضنة غير هادفة للربح.
- حاضنة مملوكة للدول.
- حاضنة ملك لشركات رأس مال المخاطر.
- حاضنات مملوكة لشركات خاصة.

- **تمويل الحاضنات الصينية:** رغم أن الغالبية العظمى من الحاضنات في الصين تتبع برامج التطوير التكنولوجي(Torch)، إلا أن الحاضنات يتم تمويلها من خلال نوعين من التمويل:

-التمويل الحكومي الكامل.

- تمويل الشركات أو شركات رأس مال المخاطر أغلبها ملك للدولة.

الفرع الرابع: التجربة الماليزية .

بالنظر إلى البيئة الاقتصادية نلاحظ أن ما نسبته 85 %على الأقل من المشاريع المسجلة في ماليزيا هي مشاريع صغيرة الحجم، ومن هنا كان لا بد من دعم وتنمية هذا القطاع وذلك من خلال وضع خطتان[1]:

1-خطة 1996-2000: تم التركيز فيها على دعم وتنمية الصناعات الصغيرة وتم إقامة عدة برامج تهدف إلى مساعدة الصناعات ذات معدل النمو العالي وذات التوجه للتصدير لأهميتها في الاقتصاد الماليزي.

2-خطة 1996-2005: تم فيها اعتماد سياسة التجمعات الصناعية كحاضنات الأعمال من أجل تنمية بعض المشاريع مثل شركات الخدمات المتخصصة، شركات البحث والتطوير المتخصصة، شركات تصنيع المعدات، شركات التغليف المتقدمة، والشركات المتخصصة في مجال التجارة الالكترونية.

يوجد العديد من الحاضنات في ماليزيا، حيث تعتبر وسيلة ناجحة لزيادة المكون المحلي من المنتجات التكنولوجية:

[1]- ميسون محمد القواسمة، **واقع حاضنات الأعمال ودورها في دعم المشاريع الصغيرة في الضفة الغربية**، أطروحة دكتوراه، قسم إدارة الأعمال، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي جامعة الخليل، فلسطين، 2010، ص60/59.

1. الحاضنة التكنولوجية:(Centre Innovation TechnologyMTDC-UPM)

إفتتحت هذه الحاضنة التكنولوجية في أبريل 1997 ونجد فيها حوالي 31 شركة تعمل معظمها في مجال تكنولوجيا المعلومات والوسائط المتعددة،وقد ساهمت على تنفيذ عدد من المشروعات الحكومية مثل: (MSC(Multimedia Super Corridor .

2. مركز الإبداع التكنولوجي: (Centre Innovation Technology MTDC-UM)

تم إنشاء هذا المركز عام1999 وهو خاص في مجال تكنولوجيا الاتصالات وقطاعات تصنيع الإلكترونيات المتقدمة.

3. مركز التكنولوجيا الذكية: (Centre Technology smart MTDC – UKM)

تم افتتاح هذا المركز عام 1999 ومن أهدافه العمل على مساعدة المشروعات المتخصّصة في مجال التكنولوجيا الحيوية وصناعة الدواء.

ويتم إدارة هذه المراكز كالتالي:[1]

-يتم وضع سياسات المركز بواسطة مجلس لجنة التسيير ويمثلها الرئيس التنفيذي لمكتب مركز التطوير الماليزي ونائب القنصل، ورئيس كل جامعة مشاركة، ورئيس معهد البحوث المتعاقد، ومدير مشرف من كل مركز من مراكز التطوير. ويتم اختيار مدير للمشروع الذي يقدم تقرير عن تقدم المشروع للمركز وللجنة التسيير كل 3 أشهر.

-ترصد المراكز على المؤسسات وعلى إدارتها يوميا للتأكد من حسن سير العمل، وكل مسؤول مؤسسة يعتبر مدير مشروع، ويعتبر مسؤولاً عن الآلات والمعدات الموجودة بالمؤسسة.

[1]– زايدي عبد السلام ، زايدي أبو سفيان ، مفتاح فاطمة ، المرجع نفسه، ص38.

المطلب الثاني: التجارب العربية.

سنتطرق إلى تجربة الوطن العربي فيما يتعلق بحاضنات الأعمال، من دول الخليج وإلى جانب التجارب الإفريقية.

الفرع الأول: تجربة دول مجلس التعاون الخليجي.

بذلت دول مجلس التعاون الخليجي مجهودات معتبرة في دعم ريادة الأعمال وإنشاء المشاريع الصغيرة، في سنة 2003 في عاصمة البحرين تم تأسيس أول حاضنة أعمال في دول المجلس بتمويل من البنك البحريني ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO بالتعاون مع وزارة الصناعة البحرينية[1].

أما في المملكة العربية السعودية، فقد ساهم برنامج "**بادر**" الذي تأسس سنة 2008 بإنشاء عدد من حاضنات الأعمال في مختلف مناطق المملكة ساهمت بشكل كبير في دعم الأفكار المبتكرة والريادية في قطاعات عالية التقنية خصوصا لدى طلبة الجامعات[2]، ولعل من بين أبرز حاضنات الأعمال ما يلي:

- حاضنة بادر للتقنية الحيوي.
- حاضنة بادر لتقنية المعلومات والاتصالات.
- حاضنة بادر للتصنيع المتقدم.

---

[1]– اللجنة العامة للأمم المتحدة، **مباشرة الأعمال الحرة والتحول إلى القطاع الخاص من أجل النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة**، الأمم المتحدة، جينيف، 3أكتوبر1997، ص18.

[2]– بن قطاف أحمد، **فعالية حاضنات الأعمال في تنمية المشاريع الناشئة في العالم الإسلامي – قراءة في تجارب : ماليزيا ، مصر، الأردن** ، مجلة الاقتصاد والتنمية، دول مجلس التعاون الخليجي، العدد04، 2016، ص 183/182.

- حاضنة بادر لجامعة سلمان بن عبد العزيز.

- حاضنة بادر للطاقة.

قامت الإمارات العربية المتحدة بتأسيس مركز دبي للمؤسسات سنة 2009 من أجل احتضان ورعاية المشاريع الناشئة في قطاع الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات، كذلك قام صندوق خليفة في أبو ظبي بتمويل احتضان228 مشروع باعتماد مالي قارب 398 مليون درهم.

أما في سلطنة عمان، فقد تم إنشاء واحة مسقط للمعرفة كأول برنامج لإحتضان الأعمال بالتعاون مع برنامج المملكة المتحدة لحدائق التكنولوجيا، غايته تمويل وإحتضان المشاريع الناشئة ونقل التكنولوجيا، كذلك قامت واحة مسقط للمعرفة بإنشاء منجم المعرفة كحاضنة أعمال توفر لمنتسبيها كل خدمات الإحتضان والمرافق.

وفي قطر، تم تأسيس حديقة العلوم للتكنولوجيا سنة 2008، من خلال إنشاء

حاضنة أعمال تكنولوجية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والإتصالات.

الفرع الثاني: التجربة الإفريقية.

لاقت التجربة الإفريقية في مجال حاضنات الأعمال تقدم هائلا مقارنة مع بداية ظهورها، وفي هذا الفرع سنتطرق إلى التجربة المصرية، التونسية، وواقع التجربة الجزائرية.

أولاً: التجربة المصرية: تعتبر التجربة المصرية من أقدم التجارب في الوطن العربي، ويمكن اختصار تطورها في النقاط التالية[1]:

– كانت بداية التجربة في جويلية 1995 بإنشاء الجمعية المصرية لحاضنات الأعمال كجهة مركزية تقوم بالتخطيط والتنسيق والتنفيذ على المستوى القومي.

– كوّنت الجمعية من نخبة من كبار رجال الأعمال وعدد من الوزراء السابقين وأصحاب الخبرات الطويلة في إقامة وإدارة الشركات الناجحة.

– وضعت الجمعية المصرية خطة لإقامة 21 حاضنة خلال الفترة 1997– 2003 .

– كل الحاضنات التي تتبع الجمعية المصرية تموّل من الصندوق الإجتماعي للتنمية.

– أول حاضنة تكنولوجية أقيمت في مصر هي:

حاضنة المشروعات التكنولوجية: وقع عقدها في جويلية 1998 بين 3 أطراف وهي: الصندوق الإجتماعي للتنمية كجهة تمويل، ومعهد التبين للدراسات المعدنية كجهة مانحة

[1]– الهاشم ليلى، **بعض التجارب العالمية في إقامة الحاضنات العلمية** ، محاضرة ضمن مادة الاتجاهات الحديثة في الإدارة العامة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة المملكة العربية السعودية، متوفر على الموقع الالكتروني: http://www. Kau. edu.sa، الساعة 12:30 بتاريخ 20 مارس 2019، ص 16/14.

لموقع الحاضنة والجمعية المصرية لحاضنات الأعمال كجهة مسؤولة عن إنشاء وتشغيل الحاضنة[1].

– تحوي حاضنة التبين نحو 40 مشروعا تتنوع بين أفكار تتعلق بتأمين السيارات، ثم مشروع لتصنيع بدلات صحية يرتديها مرضى السرطان أثناء جلسات العلاج الكيماوي.

– **الجمعية المصرية لحاضنات المشروعات الصغيرة.**

أسسها الصندوق الاجتماعي لتنمية حاضنات الأعمال والتكنولوجيا، وهي جمعية أهلية أعلن عن تأسيسها في 30 ماي 1995 بعضوية جمعية عمومية ومجلس إدارة، وقد وضع الصندوق خطة لإنشاء 30 حاضنة في مصر، تم إنشاء15 واحدة إلى غاية 2020 ، وتتصف الحاضنات في جمهورية مصر العربية بتنوعها كما يأتي[2]:

– حاضنات معتمدة على التكنولوجيا البسيطة لتقديم الخدمات أو التصنيع الخفيف.

– حاضنات تعتمد على المشروعات ذات المعرفة والمعلومات مثل حاضنة

المنصورة وتلا وأسيوط (حاضنات للصناعة العادية والحرفية المميزة ذات الجودة العالية).

– الحاضنات التكنولوجية القائمة بالقرب من الجامعات والمراكز العلمية و التكنولوجية أو داخلها، منها حاضنة التبين وجامعة المنصورة.

– حاضنة متخصصة بالمعلوماتية والتقنية الحيوية في مدينة مباركبالإسكندرية.

---

[1]– دراجي كريمو، **حاضنات الأعمال كألية لترقية نافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 19، 2015، ص 178/177.

[2]– قابوسة علي، سي لكحل كريم، **جدلية حاضنات الأعمال في نجاح ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة التنمية الاقتصادية، العدد 02، 2016، ص15.

- إحتوت الحاضنة الواحدة حوالي 40 مشروعا، تستمر لمدة 3 سنوات ثم تتخرج مع وجود عالقة انتساب لمساعدة المشروعات بعد تخرجها من الحاضنة. وقد أخذ الصندوق الاجتماعي لتنمية حاضنات الأعمال والتكنولوجيا على عاتقه تمويل تلك المؤسسات في إطار الحاضنة، وذلك نتيجة ارتفاع تكاليف إقامة المشروعات فإن الحاضنة ستوفر الدعم إلى أن تتمكن الحاضنة للمشروعات من الإعتماد على نفسها ذاتيًا[1].

ثانيًا: التجربة التونسية.

سنتطرق إلى التجربة التونسية في حاضنات الأعمال كما يلي[2]:

- تاريخ نشأة حاضنات الأعمال في تونس:

أنشئت حاضنات الأعمال في تونس في شهر أكتوبر 1999 وقّع عليها بين وزارة الصناعة والطاقة والمنجم ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، لإنشاء حاضنات المؤسسات بالفضاءات الجامعية بالتعاون بين وكالة النهوض بالصناعة والتجديد والمؤسسات الجامعية التكنولوجية.

في جوان 2005، تم استحداث الشبكة الوطنية لحاضنات المؤسسات والتي

تضم حاليا 34 حاضنة.

[1]- عياش زوبير، بوداب سهام، **أهمية حاضنات الأعمال التقنية في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 12، 2019، ص 130.

[2]- نغم حسين نعمة، **دور حاضنات الأعمال في تمويل المشاريع الصغيرة**، دراسة حالة لتجارب بعض البلدان، مجلة الإدارة والاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية جامعة المستنصرية، العراق، العدد 112، 2019، ص87/86.

-تعريف حاضنات الأعمال في تونس:

هيكل يهدف لإستقبال وإحتضان الباعثين الشبان قصد إمدادهم بالمرافقة و المساعدة الضرورية في مراحل إعداد وإنجاز مشاريعهم، إضافة إلى ذلك تخصص الحاضنة فضاءات مهيئة لتوفير أفضل الظروف لنجاح المبادرين في أعمالهم[1].

- **توزيع الحاضنات في تونس:**

تغطي الشبكة الوطنية التونسية 27 حاضنة موزعة بالمؤسسات الجامعية والأقطاب التكنولوجية على كامل تراب الجمهورية:

- 22 حاضنة بالمعاهد التكنولوجية،
- 03 حاضنات بمدارس المهندسين،
- 02 حاضنتين بالأقطاب التكنولوجية،

- **أهداف الحاضنات التونسية:**

- توسيع دائرة ثقافة المبادرة عند الشباب وخاصة خريجي التعليم العالي وحاملي الشهادات المهنية[2].
- تشجيع التواصل بين فضاء الجامعة وبيئة الأعمال.
- دعم بعث المشاريع المجددة ذات القيمة التكنولوجية العالية.
- ضمان أفضل الظروف لديمومة المؤسسات المحتضنة.

[1]- دراجي كريمو، المرجع نفسه ، ص 182.

[2]- نغم حسين نعمة، المرجع نفسه ، ص 92.

- دعم التنمية المحلية المستدامة[1].

- أما بالنسبة للخدمات التي توفرها حاضنات المؤسسات:

- توفير المعلومة الصناعية والاقتصادية.

- التدريب في مجال المبادرة.

- المرافقة والاستشارة.

- الإيواء والدعم خلال مرحلة الانطلاق.

من خلال ما سبق عرضه، تم التوصل إلى أن الحاضنات تعد معهدا ومركزا يتم فيه تكوين وإعداد مؤسسات قادرة على المنافسة والبقاء والاستمرار، من خلال استفادتها من الخدمات والتسهيلات التي توفرها الحاضنات للمؤسسات التي تنتمي إليها، ويمكن الخروج بنتيجة أخرى مفادها أن نجاح هذه التجارب في تحقيق نتائج مرضية هو بسبب توفير العوامل التي تساعدها على تحقيق ذلك، وهذه العوامل تتمثل في وجود الوعي والخبرة والمؤهلات عند العمال والمدراء ووجود سياسة دولة داعمة، وتوفر مصادر التمويل تساعدها على انجاز نشاطاتها.

ثالثًا: حاضنات الأعمال في الجزائر.

أعلنت وزارة الصناعة سنة 2017 إلى أن حاضنات الأعمال في الجزائر حديثة العهد حيث استفادت في إطار برنامج ميدا " MEDA " من دعم مالي لأجل إنشاء حاضنات الأعمال

[1]– كلاخي لطيفة، واقع حاضنات الأعمال في بعض الدول العربية، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 07، 2017، ص 296/295.

لدعم المؤسسات الصغيرة [1]، كما نص القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤرخ في 2001/12/12 في مادته 12 على إنشاء حاضنات الأعمال، لضمان ترقية مؤسساتها[2].

زاد الاهتمام بالبحث العلمي والمقاولاتية في الجزائر في الفترة الأخيرة، وذلك بهدف تنويع مصادر الاقتصاد الوطني والتحول الاقتصادي المبني على المعرفة. ومن أبرز مبادرات دعم المقاولاتية في الجزائر برنامج ينص على إنشاء هياكل الدعم المحلية لإنشاء 28 حاضنة أعمال.

ومنه نجد في التجارب العالمية الرائدة في مجال حاضنات الأعمال بعض الممارسات الجيّدة، والتي يمكن الاستعانة بها فتكون دليلا يساعد في إنشاء حاضنات فعالة في الجزائر، ونقلّص هذه الممارسات في العناصر الأساسية الآتية:

• الشراكة مع حاضنات عالمية، زيادة إلى محاولة الانضمام إلى شبكة الحاضنات العربية التي تحوي حاضنات من أغلب البلدان العربية كالإمارات، مصر، تونس.

• إختيار المنشآت المنتسبة وفقا لخبرة أصحابها وأهليتهم والإمكانية التسويقية لمنتجاتها، وتكاملها مع بقية المنشآت المنتسبة للحاضنة[3].

---

[1]– بوريش أحمد، رحماني يوسف زكرياء، **دور تجربة حاضنات الأعمال في دعم المشاريع الابتكارية والابداعية لمنظمة الأعمال وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية تجارب ومقارنات**، المؤتمر العالمي الثالث حول أساليب تفعيل القيادة الإبداع والابتكار في المؤسسات الجزائرية في ظل مفاهيم الإدارة الحديثة، –الواقع والتحديات–، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، غرداية، أيام 14 15 فيفري 2017.

[2]– بن نعمان جمال، **حاضنات الأعمال ودورها في تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – مع الإشارة إلى الجانب القانوني لحاضنات الأعمال في الجزائر**–، مجلة أبعاد اقتصادية، العدد06، 2016، ص 52/49.

[3]– بوضياف علاء الدين، زوبير محمد، **دور حاضنات الأعمال التكنولوجية في دعم المؤسسات الناشئة بالجزائر**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد 04، 2020، ص 90/86.

• تحديد الأهداف من البداية، مع الأخذ بعين الاعتبار توجهات السوق ومتطلبات التنمية الاقتصادية، وعوائد المستثمرين.

• المساعدة في تطوير خطط عمل تتناسب مع كل مشروع على حدة، وبما يخدم أهدافه.

• إعداد ورش عمل بمواضيع مختلفة لتطوير المهارات الفردية للفرد المحتضن.

• توظيف مدير تنفيذي للحاضنة ذو خبرة، وقدرته على دعم المنشآت المنتسبة للحاضنة.

نستخلص أن الغاية من حاضنة الأعمال هو خلق التناغم بين المواهب التكنولوجيا والمعرفة لتطوير السلوك فيما يخص تنظيم المشاريع، حيث تم إنشاء عدة حاضنات عبر الوطن[1]، نذكر منها ما يلي:

_ حاضنة سيدي عبد الله بالجزائر العاصمة: إن حاضنة الأعمال التكنولوجية موجودة في الحظيرة المعلوماتية لسيدي عبد الله بالعاصمة أسّست في 06 جانفي 2009، تستقبل وتقدم الحاضنة التكنولوجية الدعم لحاملي مشاريع خلق المؤسسات المبدعة في ميدان تكنولوجيا الإعلام والاتصال والمؤسسات الناشئة الراغبة في تطوير خدماتها ومنتجاتها.

ومن بداية إنشائها الفعلي منذ 2010 وبالرغم من النتائج المسجلة 2018 تم إنشاء 18مؤسسة ناشئة في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال كما ترافق لدعم 49 صاحب مشروع إنشاء و15 مؤسسة ناشئة من اجل الانطلاق، والحاضنة التكنولوجية الموجودة بالعاصمة ساندت أكثر من 350 حامل لمشاريع بمجال المقاولاتية ونجحت في إطلاق 50

[1]– منصوري منى، بوعصيدة رضا يونس، **حاضنات الأعمال كآلية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، العدد 04، 2019، ص 215.

مؤسسة صغيرة تعمل حاليا وناشطة بالسوق الجزائرية. أما حاضنة المعهد الوطني للاتصالات وتكنولوجيا الإعلام والاتصال بوهران اتسعت لـ 24 حامل مشروع.

_ الحاضنات الجامعية:

تعتبر تجربة حاضنة المشاريع بجامعة الحاج لخضر باتنة أول حاضنة تكنولوجية أنشئت داخل الجامعة الجزائرية في بداية ماي 2013 وهو تجسيد للاتفاقية المبرمة بين الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الحضائر التكنولوجية بسيدي عبد الله بالعاصمة والمديرية العامة للبحث العلمي بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتندرج في إطار مرافقة أصحاب المشاريع من حاملي الشهادات الجامعية وتزويدهم بمعارف وتقنيات تساعد على نضج مشاريعهم وتمكنهم من أن يكونوا رؤساء مشاريع ناجحة.[1]

تتكون الدفعة الأولى من حاملي المشاريع بجامعة باتنة من 11 جامعيا من أصحاب المشاريع يشرف على تأطيرهم ستة مدربين متخصصين بمجالات مختلفة منها البيولوجي[2]، الإعلام الآلي، الاقتصاد كما تم اعتماد أول حاضنة أعمال على مستوى الجامعات الوطنية لجامعة محمد بوضياف بالمسيلة بنص القرار الوزاري رقم 182[3]"المتعلق بتوطين حاضنة الأعمال على مستوى جامعة المسيلة و ستخصص جامعة المسيلة تحت هيكل تصرف الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث العلمي و التنمية التكنولوجية و التي تعمل تحت إشراف المديرية العامة للبحث و التطور التكنولوجي".

[1]– بوضياف علاء الدين، زوبير محمد، المرجع نفسه ، ص 93.

[2]– المرجع نفسه، ص 94.

[3]– القرار الوزاري رقم 182 المؤرخ في 27 ماي 2019 والذي يكلف الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث والتنمية التكنولوجية ANVREDET بتسيير وتجهيز هذا الفضاء، مقره كلية الرياضيات والاعلام الآلي، الطابق الثالث.

ملخص الفصل:

تعتبر حاضنات الأعمال إطار متكامل لبيئة تتوفر على مكان وأجهزة وخدمات واستشارة وتوجيه لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمساعدة على تجاوز مشاكلها والعوائق التي تواجها لتستطيع النمو والاستمرار في تحقيق أهدافها.

الخاتمة

تعتبر حاضنات الأعمال بمثابة وسيلة فعالة تهدف بالأساس إلى دعم أصحاب المشاريع والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال خلق بيئة متكاملة من خدمات مختلفة وتعمل جاهدة على تسهيل فترة البدء في المشروع وبالتالي تعتبر أصعب مرحلة، ومن جهة أخرى فان حاضنات الأعمال تلعب دورا هاما في تنمية المجتمع اقتصاديا ، تكنولوجيا و اجتماعيا ، وتؤدي أيضا إلى خلق فرص العمل والقضاء على البطالة وتوفير مناصب الشغل وكذلك الزيادة في معدلات النمو والمساهمة الفعالة في دفع الكفاءة الإنتاجية والقدرة التنافسية في عالم سريع الحركة.

-نتائج الدراسة :

_ صعوبة في تحديد تعريف شامل وجامع لحاضنات الأعمال بسبب اختلاف رؤية كل دولة للمعايير المحددة لتعريفها.

_ يمكن لحاضنات الأعمال أن تقوم بدور حيوي في تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وزيادة قدراته التنافسية في ظل إستراتيجية وطنية واسعة للتنمية الاقتصادية.

_ للحاضنات دور فعال في ترقية الاقتصاد الوطني ، فهي تبادر في توسيع وتوزيع القاعدة الاقتصادية من خلال استثمار الأفكار الريادية الناجحة و تبديلها بمشاريع اقتصادية واعدة .

_ تعمل حاضنات الأعمال جاهدة لخلق فرص العمل والقضاء على البطالة وتحفيز النمو الاقتصادي.

_ القيمة المضافة التي تقدمها الحاضنات للمؤسسات المنتسبة لها تتوقف على نوعية خدمات الدعم والاستشارة المقدمة ، وتكون في أربع مجالات : تدريب أصحاب المؤسسات ، نوعية الاستشارة المقدمة لهم ، طرق وسهولة الوصول إلى التمويل والدعم التكنولوجي.

_ مدير الحاضنة العنصر الأساسي في نجاح الحاضنة تتسم مهامه بالتقنية والتعقيد ومن الواجب أن تتوفر فيه بعض المهارات والقدرة على العمل مع القائمين على المؤسسات وتحليل نقاط القوة والضعف.

_ الخدمات والتسهيلات المقدمة من طرف الحاضنة لها دور فعال في نجاحها وإرضاء المؤسسات المحتضنة وكذلك اختيار موقع المؤسسة له دور فعال في نجاح الحاضنة.

-الإقتراحات:

_ يجب التعجيل بإنشاء حاضنات الأعمال وتعبئة الجهود والموارد لمدها بجميع الإمكانيات المادية والبشرية بحيث تلعب دورا هاما في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

_ يجب دراسة مدى إمكانية وجدوى إصدار مشروع الحاضنة قبل إنشاء أي حاضنة، بحيث من المفروض أن تتطابق طبيعة الحاضنة مع الإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة.

_ العمل على أن تكون الحاضنات محل مشاركة بين مؤسسات الدولة ومؤسسات القطاع الخاص، لأن الدعم المعنوي والمادي المطلوب يصبح أسهل وأكثر فاعلية.

_ يجب التدقيق في اختيار مسيرين ذو كفاءة لإدارة الحاضنة خاصة المدير الذي يعتبر العنصر الأساسي ولابد من إعطائه الصلاحيات وحرية الحركة التي يحتاجها لتأمين النجاح للحاضنة والمؤسسات المحتضنة .

_ يجب توفير التمويل للمؤسسات المنتسبة سواء بضمانها لدى البنوك أو بتقديم إعانات مالية مباشرة أو بمشاركة في رأس مالها تمكنها من الوصول إلى مصادر التمويل .

_ يجب أن يشمل مشروع الحاضنات إمكانية توفير خدماتها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج الحاضنة ، لأن ذلك يعجل من وصولها إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي المالي .

_ تشجيع القطاع الخاص من مؤسسات وجمعيات ورجال الأعمال على إقامة الحاضنات ، ويمكن أن يتم ذلك بالتعاون مع الجماعات المحلية.

قائمة المصادر و المراجع

1 المصادر:

-النصوص القانونية :

1 -المواد (8، 9، 10)، من القانون رقم 17-02 المؤرخ في 2017/01/10، المتعلق بالقانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ج، ر، ج. ج. د. ش، العدد 02، 2017.

-المراسيم :

1- المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 24 ذي الحجة 1423 الموافق ل 25 فبراير 2003 ، **المتضمن للقانون الأساسي لمشاتل المؤسسات**، ج، ر ، ج، ج ، د، ش، العدد 13، 2003.

2- المرسوم التنفيذي رقم 03-79 المؤرخ في 24 ذي الحجة 1423 الموافق ل 25 فبراير 2003، **المحدد للطبيعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومهامها وتنظيمها** ، ج، ر ، ج ، د ، ش، العدد 13، 2003.

3- المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في27 محرم 1442 الموافق ل 15 سبتمبر 2020 ، **يتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة ومشروع مبتكر وحاضنة أعمال** ، وتحديد مهامها وتشكيلها وسيرها ،ج ، ر ، ج ، د، ش ، العدد 55، 2020.

- القرارات :

1 - القرار الوزاري رقم 182 المؤرخ في 27 ماي 2019 والذي يكلف الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث والتنمية التكنولوجية ANVREDET بتسيير وتجهيز هذا الفضاء، مقره كلية الرياضيات والاعلام الآلي، لطابق الثالث.

- **المراجع باللغة العربية :**

أولاً : الكتب:

1 – الشبراوي عاطف إبراهيم ، **حاضنات الأعمال مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية،** إيسيسكو، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، 2005.

2 – كافي مصطفى يوسف ، إدارة حاضنات الأعمال للمشاريع الصغيرة ، الطبعة الأولى ، عمان ، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع ، 2017.

3 – علاء عباس، السلامى محمد ، **ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة،** الطبعة الأولى، مصر، دار التعليم الجامعي، 2015.

4 – السنوسي رمضان ، الدويبي عبد السلام بشير ، **حاضنات الأعمال والمشروعات الصغرى،**الطبعة الأولى ، المركز العربي لتنمية الموارد البشرية، بنغازي ليبيا، دار الكتب الوطنية ، 2003.

ثانيًا : الرسائل والأطروحات الجامعية :

❖ **أطروحات الدكتوراه :**

1 –ميسون محمد القواسمة، **واقع حاضنات الأعمال ودورها في دعم المشاريع الصغيرة في الضفة الغربية،**أطروحة دكتوراه، قسم إدارة الأعمال، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي جامعة الخليل، فلسطين، 2010.

❖ **رسائل الماجيستر:**

1 – بن قطاف أحمد ، **أهمية حاضنات الأعمال التقنية في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص

علوم التسيير ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد بوضياف المسيلة ، 2007/2006.

2 – شقرون محمد،" **دور المقاولاتية في ترقية المشاريع الصغيرة المنتجة. دراسة ميدانية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية سيدي بلعباس .**"، شهادة ماجستير تخصص علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان،الجزائر، 2014.

❖ **مذكرات الماستر :**

1 – عيساني سهيلة ، **دور حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الصغيرة**–حالة حاضنة ولاية عنابة– مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي ، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2013.

2 – سقني شعيب رياض، زهار حسام ، **دور حاضنات الأعمال في تنمية المؤسسات الناشئة – دراسة بعض التجارب الدولية** – مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية الإقتصاد جامعة محمد البشير الإبراهيمي، االجزائر، 2020/2019.

3 – هراندي ياسين، **طرق تمويل حاضنات الأعمال،** مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد إبن باديس، مستغانم، 2016/2015.

ثالثًا : المقالات والمداخلات :

– المقالات :

1 – زودة عمار ، بوكفة حمزة ، **حاضنات الأعمال كنظام داعم لبقاء وإرتقاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الإشارة لمشاتل الجزائر** ، مجلة الدراسات المالية ، المحاسبية والإدارية ، جامعة أم البواقي الجزائر ، العدد الثاني ، 2014.

2 – بن ناصر عيسى ، **حاضنات الأعمال كآلية لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، مجلة العلوم الإسلامية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، العدد الثامن عشر، مارس 2010.

3 – بوصوفة الزهرة، **المؤسسات الناشئة وحاضنات الأعمال وفقا لأحكام المرسوم التنفيذي 254/20**، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المركز الجامعي عبد الله مرسلي تيبازة، العدد 02، 2023.

4 – عمارة سلمى ، بارك نعيمة ، **حاضنات الجزائر مطلب أساسي لدعم الإبداع والإبتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – تجربة حاضنات الجزائر وحاضنة أوستن التكنولوجية بالولايات المتحدة أ نموذجا** ، مجلة الأصيل للبحوث الإقتصادية والإدارية ، المجلد 03 ، مخبر الأبحاث والدراسات الإقتصادية جامعة سوق أهراس ، العدد 01 ، جوان 2019.

5 – نعيجي عبد الكريم ، نشمة ياسين ، **مشاتل المؤسسات ودورها في مرافقة وترقية المؤسسات الناشئة – دراسة ميدانية لمشتلة المؤسسات لولاية عنابة – مجلة العلوم الإدارية والمالية** ، جامعة الطارف والمدرسة العليا لعلوم التسسير بعنابة (الجزائر) ، العدد 01 ، 2022.

6 – حروش سلمى، **جهود الجزائر لترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة أفاق للبحوث والدراسات سداسية، دولية محكمة ، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ENSSP الجزائر، العدد 04، جوان 2019.

7 – بورنان مصطفى ، **حاضنات الأعمال بين الدعم والتأهيل للمؤسسات المصغرة (المجلد 05)** ، دراسات العدد الاقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الأغواط ، 2014.

8 – سلخ محمد أمين ، حويذق عثمان، **مفهوم المؤسسات الناشئة وحاضنات الأعمال** ، أعمال الملتقى الوطني الثاني عشر حول المؤسسات الناشئة والحاضنات ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة الوادي ، 15 فيفري 2021، صفحة 171–172.

9 – تقرير اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي أسيا ، **حاضنات الأعمال التكنولوجية**، الأمم المتحدة نيويورك ، 8 أكتوبر 1995.

10 – إيثار عبد الهادي آل فيحان، المدرس المساعد سعدون محسن سلمان ، **دور حاضنات الأعمال في تعزيز ريادة المنظمات** ، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة ، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة بغداد ، العدد الثلاثون ، 2012.

11 – الجودر، أحمد عبد الرحمن علي، **الأسس التنظيمية في اختيار مواقع حاضنات الأعمال**، المؤتمر السنوي السادس في الإدارة والإبداع والتجديد من أجل التنمية الإنسانية، دور الإدارة العربية في إقامة مجتمع المعرفة وورشة عمل حاضنات الأعمال، صلالة، سلطة عمان، أيام 19/10 سبتمبر 2005.

12 – الشريف ريحان و بونوالة ريم ، **حاضنات الأعمال كألية لمرافقة المؤسسات الصغيرة** ،– نموذج مقترح في مجال تكنولوجيا المعلومات – ، ورقة بحثية ، المحور الثالث مرافقة المؤسسات ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة عنابة.

13– قابوسة علي ، **دور حاضنات الأعمال في تنمية المؤسسات الصغيرة والكبيرة**، مجلة البحوث والدراسات، العدد 14، 2012.

14 – ريحان الشريف وهوام لمياء ، " **دور حاضنات الأعمال في التقنية في دعم و تنمية القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة– التجربة الجزائرية بين الواقع و المأمول**– " ، الملتقى الوطني حول استراتجيةِ التنظيم و مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 19 دسيمبر 2013.

15 – بولغب وليد ، **التجربة الجزائرية في إنشاء ، دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة سطيف 1، 30 سبتمبر 2018.

16 – عياش زوبير وبوداب سهام، **أهمية حاضنات الأعمال التقنية في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي الجزائر، المجلد 12/ ،العدد 01 ، 30ديسمبر 2019.

17– مهديد فاطمة الزهراء ، **دور حاضنات الأعمال في دعم الابداع والابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**– دراسة حالة مشتلة ولاية برج بوعريريج– ، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، ولاية برج بوعريريج، الجزائر، العدد الثالث، 2016.

18– غياط شريف و بوقموم محمد ، **حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في تطوير الإبداع والإبتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد03، 2009.

19- اللجنة العامة للأمم المتحدة، **مباشرة الاعمال الحرة والتحول الى القطاع الخاص من أجل النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة**، الأمم المتحدة، جينيف، 3أكتوبر 1997.

20- بن قطاف أحمد، **فعالية حاضنات الأعمال في تنمية المشاريع الناشئة في العالم الإسلامي – قراءة في تجارب : ماليزيا ، مصر، الأردن** ، مجلة الاقتصاد والتنمية، دول مجلس التعاون الخليجي، العدد04، 2016.

21- دراجي كريمو، **حاضنات الاعمال كألية لترقية نافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 19، 2015.

22- قابوسة علي، سي لكحل كريم، **جدلية حاضنات الأعمال في نجاح ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة التنمية الاقتصادية، العدد 02، 2016.

23- عياش زوبير، بوداب سهام، **أهمية حاضنات الأعمال التقنية في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 12، 2019.

24- نغم حسين نعمة، **دور حاضنات الأعمال في تمويل المشاريع الصغيرة**، دراسة حالة لتجارب بعض البلدان، مجلة الإدارة والاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والادارية جامعة المستنصرية، العراق، العدد 112، 2019.

25- كلاخي لطيفة، واقع حاضنات الأعمال في بعض الدول العربية، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 07، 2017.

26- بوريش أحمد، رحماني يوسف زكرياء، **دور تجربة حاضنات الأعمال في دعم المشاريع الابتكارية والابداعية لمنظمة الأعمال وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية (تجارب ومقارنات)**، المؤتمر العالمي الثالث حول أساليب تفعيل القيادة الابداع والابتكار في المؤسسات الجزائرية في ظل مفاهيم الإدارة الحديثة، –الواقع والتحديات–، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، غرداية، أيام 14 15 فيفري 2017.

27- بن نعمان جمال، **حاضنات الأعمال ودورها في تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – مع الإشارة إلى الجانب القانوني لحاضنات الأعمال في الجزائر**-، مجلة أبعاد اقتصادية، العدد06، 2016.

28- بوضياف علاء الدين، زوبير محمد، **دور حاضنات الأعمال التكنولوجية في دعم المؤسسات الناشئة بالجزائر**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد 04، 2020.

29- منصوري منى، بوعصيدة رضا يونس، **حاضنات الأعمال كألية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، العدد 04، 2019.

-المداخلات :

1 - مغاري عبد الرحمان وبوكساني رشيد ، **مرافقة المؤسسات: الحاضنات ، مراكز التسهيل ، بورصات المناولة والإستشارة**، مداخلة حول دور حاضنات الأعمال التقنية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – حالة مشاتل المؤسسات ومراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس ، 19 ديسمبر 2013.

2 - سلامي منيرة ، **التوجه المقاولاتي للشباب في الجزائر:_ بين متطلبات الثقافة وضرورة المرافقة_ تجربة وكالة الوساطة والضبط العقاري وتجربة الحظيرة التكنولوجية بالجزائر**، مداخلة في إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، أيام 19/18 أفريل، 2012.

3 - أوصيف لخضر، **مداخلة بعنوان ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME-PMI) كأداة للحد من معدلات البطالة في الجزائر**، ملتقى حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر، 2011.

4 – رجم خالد و دادن عبد الغني، **مداخلة بعنوان عرض مفاهيم عامة حول حاضنات الأعمال وتجارب عالمية**، المؤتمر العلمي الدولي حول استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر، 2012.

– **المطبوعات الجامعية :**

1 – المحاضرات:

1 – سايبي صندرة ،" **محاضرات في إنشاء المؤسسة موجهة سنة 3 ليسانس إدارة الأعمال** "، جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري، تخصص إدارة الأعمال، 2015/2014.

2 – الهاشم ليلى، **بعض التجارب العالمية في إقامة الحاضنات العلمية** ، محاضرة ضمن مادة الاتجاهات الحديثة في الإدارة العامة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة المملكة العربية السعودية، متوفر على الموقع الالكتروني: http://www. Kau. edu.sa، الساعة 12:30 بتاريخ 20 مارس 2019.

- **المراجع باللغة الأجنبية :**

1–The World Bank , **" Global Good practice in incubation policy Development and implementation",** the Centre for Economic and social services ,Washington, U.S.A ,2010.

2–Trif yamina,Ataouat Selma, **The Role of Support and Escort Bodies in Etablishing and Developing Small and Medium Enterprise**s: **The Algerian Experience as a Model** , Journal of Management , Organisations and Strategy , University of Kasdi Merbah _ Ouargla Algeria Vol.4 No.1 , year 2022 .

ملخص:

تلعب حاضنات الأعمال دورًا أساسيًا في ترقية الإقتصاد الوطني، وذلك من خلال إستثمار الأفكار الرّيادية الناجحة وتحويلها إلى مشاريع إقتصادية واعدة ، حيث توفر هذه الحاضنات بيئة ملائمة لتطوير وتعزيز المؤسسات الناشئة، ولأجل ذلك عملت الجزائر على غرار العديد من الدول على توفير الإطار القانوني والمؤسساتي المناسب لتنمية هذا النوع من المؤسسات، فأقر المشرع بعض المراسيم إلى جانب تشكيل ما يعرف بمشاتل المؤسسات ومراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن هنا كان من المهم التطرق إلى واقع حاضنات الأعمال في الجزائر، والكيفية التي نظم بها المشرع الجزائري آلية عمل هذه الحاضنات حتى تكون كفيلة بأداء مهامها في النهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومواجهة مختلف التحديات والعقبات التي قد تواجهها في هذا السياق

الكلمات المفتاحية:

حاضنات الأعمال، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المؤسسات الناشئة.

Summary:

Business incubators play a fundamental role in promoting the national economy, by investing in successful entrepreneurial ideas and turning them into promising economic projects, as these incubators provide an appropriate environment for the development and promotion of emerging enterprises. This type of institution, and the legislator approved some decrees, in addition to the formation of what is known as enterprise nurseries and centers to facilitate small and medium enterprises.

Hence, it was important to address the reality of business incubators in Algeria, and how the Algerian legislator organized the mechanism of action of these incubators in order to be able to perform their tasks in the advancement of small and medium enterprises, and to face the various challenges and obstacles that they may face in this context .

key words:

Business incubators, small and medium enterprises, startups .

العنوان	الصفحة
الشكر و التقدير	
الإهداء + قائمة المختصرات	
مقدمة	1 – 6
الفصل الأول : الإطار المفاهيمي لحاضنات الأعمال	8
المبحث الأول : ماهية حاضنات الأعمال	9
المطلب الأول : مفهوم حاضنات الأعمال	9
الفرع الأول : تعريف حاضنات الأعمال	14
الفرع الثاني : شروط منح علامة حاضنة الأعمال	17
الفرع الثالث : نشأة وتطور حاضنات الأعمال	18
المطلب الثاني : تصنيفات حاضنات الأعمال	22
الفرع الأول : أنواع حاضنات الأعمال	22
الفرع الثاني : أهمية حاضنات الأعمال	26
الفرع الثالث : أهداف حاضنات الأعمال	29
المبحث الثاني : الجانب القانوني لتأسيس حاضنات الأعمال	31
المطلب الأول : مراحل إنشاء حاضنات الأعمال	31
الفرع الأول: مراحل إنشاء حاضنات الأعمال وخصائصها	32

الفرع الثاني : موقف المشرع الجزائري من حاضنات الأعمال	34
المطلب الثاني: كيفية عمل الحاضنات	37
الفرع الأول: أليات إحتضان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	37
الفرع الثاني: الخدمات التي تقدمها حاضنات الأعمال لأصحاب المشاريع	39
الفرع الثالث:عوامل نجاح وأسباب فشل حاضنات الأعمال	41
ملخص الفصل	45
الفصل الثاني : دور حاضنات الأعمال في مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	47
المبحث الأول: حاضنات الأعمال ودورها في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	47
المطلب الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	48
الفرع الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	48
الفرع الثاني: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشريع الجزائري	49
الفرع الثالث: مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	50
المطلب الثاني: تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	53
الفرع الأول: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	53
الفرع الثاني : دور وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	54
الفرع الثالث: أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	55
المطلب الثالث : دور حاضنات الأعمال في الريادية والإبداع وبناء القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	56
الفرع الأول: دور حاضنات الأعمال في الريادية والإبداع	56
الفرع الثاني : دور حاضنات الأعمال في بناء القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	58

الفرع الثالث: العقبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	60
المبحث الثاني: تجارب ناجحة في مجال حاضنات الأعمال	61
المطلب الأول: تجارب غربية	61
الفرع الأول:تجربة الو م أ	61
الفرع الثاني : التجربة الفرنسية	64
الفرع الثالث: التجربة الصينية	67
الفرع الرابع : التجربة الماليزية	70
المطلب الثاني: التجارب العربية	72
الفرع الأول: تجربة مجلس التعاون الخليجي	72
الفرع الثاني: التجربة الإفريقية	74
ملخص الفصل	82
الخاتمة	84
قائمة المصادر والمراجع	88
الملخص	97